

PROVISIONAL

A/42/PV.86
11 December 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: الرئيس
(موريتانيا)	السيد ولد بيّه	: ثم
	(نائب الرئيس)	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥البند ٣٩ من جدول الاعمال

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام (A/42/277 و A/42/465 و Add.1 ، A/42/714)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن اقترح إقفال قائمة

المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة ١٦/٠٠ .

تقرر ذلك .

لذا أرجو من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة إدراج أسمائهم في

أقرب وقت ممكن .

السيد صلاح (الاردن) : تحدثت قبل أيام قليلة أمام الجمعية العامة عن

المسألة الفلسطينية التي تعتبر جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي الذي تناقشه الجمعية العامة اليوم . وقد استذكرت في كلمتي الموجزة آنذاك ثوابت هذه المشكلة من أجل تسهيل عملنا المشترك سواء في الحاضر أو المستقبل ، وذلك للتوصل الى حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي - الاسرائيلي . وقد بينت في كلمتي تلك أن أبرز ما يلمسه المراجع للقضية الفلسطينية هو رفض اسرائيل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، الأمر الذي لم يؤد فقط الى زيادة حجم المعاناة الفلسطينية ، بل الى تعميق النزاع العربي - الاسرائيلي أيضا .

فسياسة اسرائيل تجاه المشكلة الفلسطينية كانت - ولاتزال - هي السبب في استمرار التوتر في الشرق الاوسط والمحرك الاول للنزاع العربي - الاسرائيلي . وغالبا ما أصر قادة اسرائيل على الادعاء بأنه ليس هنالك مشكلة فلسطينية بل نزاع عربي - اسرائيلي سببه رغبة الدول العربية في "القضاء" على اسرائيل . وقصد اولئك القادة إساءة تفسير تأييد الشعوب العربية للحقوق السياسية للفلسطينيين على أنه سياسة رسمية للدول العربية هدفها تدمير اسرائيل . وقد عملت اسرائيل على استفلال هذا الادعاء الباطل ليس فقط لانكار الحقوق المشروعة للفلسطينيين وطمس المشكلة الفلسطينية ، بل وفي محاولة لتغيير الوضع الاقليمي في المنطقة من خلال السعي لحل المشكلة الفلسطينية خارج حدود فلسطين الجغرافية .

وقد تجسدت سياسة اسرائيل هذه في عدة مظاهر أهمها التوسع والاحتلال والضم غير المشروع للأراضي العربية واستغلال الخلافات الموجودة داخل العالم العربي وتاجيجهما ، ثم استغلال التناقضات الاقليمية الأخرى ولاسيما تلك القائمة بين بعض الدول العربية والدول الأخرى الموجودة في المنطقة . وإذا كان عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧ على كل من مصر والاردن وسوريا قد انقضى عليه عشرون عاما فإن آثاره لاتزال باقية وفي تفاقم مستمر . فلقد ضمت اسرائيل الجولان السورية بالإضافة الى ضمها للقديس العربية ، ولاتزال تحتل الضفة الغربية وغزة ، وتحكم بصورة غير شرعية وغير انسانية حوالي ١,٥ مليون عربي .

أما دور اسرائيل المدمر في لبنان فهو معروف . ففي عام ١٩٧٨ احتلت القوات الاسرائيلية أجزاء كبيرة من الجنوب اللبناني انسحبت منها فيما بعد . ثم عادت عام ١٩٨٢ واحتلت حوالي نصف أراضي لبنان بما فيها العاصمة بيروت التي جربت فيها اسرائيل أحدث ما أنتجته ممانعها الحربية وما تضمنته ترسانتها العسكرية . والسبب في تدمير لبنان عسكريا ، واحتلال بعض أجزائه ، فإن اسرائيل تتدخل بشكل مفر في شؤونه الداخلية بهدف تأجيج الخلافات اللبنانية والعمل على استمرار الاقتتال الداخلي . ان انتهاك سيادة لبنان وسلامة اراضيه وتهديد استقلاله أمر غير مقبول ، ويجب ألا يسمح له بأن يتحول الى أمر واقع . وبقدر ما نعتبر المأساة اللبنانية شهادة على دور اسرائيل التخريبي والسلب في المنطقة ، فهي دليل أيضا على عجز منظمنا الدولية عن المساعدة في تصحيح الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وإعادتها إلى حالتها الطبيعية .

أما دور اسرائيل في النزاع العراقي - الإيراني فلا تزال أبعاده تتكشف ، والمخفي منه أخطر بكثير مما عرف حتى الآن ، ولست بحاجة الى تفصيله . غير أنني أود فقط التذكير بأن محاولة اسرائيل تأجيج هذا النزاع ، وسعيها لاستغلاله يدل على ان السياسة الاسرائيلية تنتعش فقط من خلال الحرب والتوتر ، وهي - لذلك - تفتقر إلى الأساس الأخلاقي . فالكل يدرك مدى الدمار وحجم المعاناة الانسانية التي لحقت بالشعبين العراقي - والإيراني ، وكذلك مدى التهديد الذي تشكله هذه الحرب للأمن والسلام الدوليين . ومع ذلك فإن اسرائيل لا تتورع عن تأجيج هذه الحرب والابتهاج بها . وحيث أن اسرائيل قائمة على التوسع والعدوان ، فقد سعت إلى أن تصبح هذه الأمور من خصائص منطقة الشرق الأوسط . فمثل هذا الواقع يتوافق مع فلسفة اسرائيل ومسلكتها القائمة على التوسع واستخدام القوة . وعندما يكون الخيار في الشرق الأوسط بين التفاهم والاعتدال والتعايش السلمي أو التوسع والهيمنة والعنف فإننا نجد اسرائيل دائما من أنصار الخيار الأخير .

لم تكثف اسرائيل بمحاولة تطويق البنية السياسية في منطقة الشرق الأوسط بهدف تكريس عدوانها ، بل عملت على استغلال علاقة التنافس بين الدولتين الكبيرتين ودورها

في المنطقة لتحقيق هذه الغاية . فاستفلت ظروف الحرب الباردة التي سادت علاقات الدولتين العظميين في فترات معينة لتعزيز أهميتها الاستراتيجية في المنطقة وعلاقتها المتميزة مع احدي هاتين الدولتين بشكل أدى الى عرقلة الجهود السلمية في المنطقة . ثم بعد ذلك تحاول الان استغلال الانفراج الدولي لتكريس احتلالها للأراضي العربية من خلال جلب المزيد من المهاجرين وفك عزلتها الدولية . وقد ساعد اسرائيل في ذلك اهتمام الدول الكبرى بأهدافها العالمية الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط على حساب حقوق ومصالح دول المنطقة باستثناء اسرائيل التي استمرت في ممارسة سياستها العدوانية وتحقيق أهدافها التوسعية بمباركة احدي الدول الكبرى لها . وقد رافق ذلك عجز منظماتنا الدولية عن القيام بأي عمل فعال لتغيير هذا الوضع .

وكانت نتيجة هذه المعطيات أن ساد المنطقة جمود عسكري وسياسي تحاول اسرائيل استغلاله لتكريس الأمر الواقع . ويعتقد البعض - مخطئين - ان استمرار تفوق اسرائيل العسكري سوف يؤدي الى شعورها بالأمان ، ويقودها الى التنازل ، وانه سيدفع العرب الى الإذعان والقول بالأمر الواقع . وقد ثبت خطأ مثل هذه الحسابات . فتفوق اسرائيل قادها الى المزيد من التوسع والتصلب ، ودفع العرب الى التمسك أكثر بحقوقهم وكرامتهم . كما رافق ذلك ظهور بوادر التطرف وتزايد دوافع العنف في المنطقة مما أدى الى تراجع دور القوى والأطراف المعتدلة الراغبة في التعايش السلمي ، ومثلما ولدت ممارسات اسرائيل غير الانسانية وغير القانونية داخل الأراضي المحتلة حالة من التوتر والإحباط هناك ، فإن سياستها الإقليمية أدت الى حالة أوسع من العنف والقلق .

في هذا الوضع المحفوف بالمخاطر حاولنا في الاردن قدر استطاعتنا الإبقاء على شعلة الأمل لدى القوى المعتدلة التي تؤمن بالتعايش والتوافق . فقد أكدنا مع بقية الدول العربية وباستمرار على إيماننا بمبدأ الحل السياسي لمشكلة الشرق الاوسط كخيار أولي ، وتجلى التزامنا هذا ، من بين مناسبات أخرى ، في القمة العربية التي عقدت في فاس عام ١٩٨٢ . وقد عملنا باستمرار على بلورة توافق إقليمي ودولي حول مضمون الحل السياسي وأسلوبه . ونسعى إلى أن تبقى هناك قاعدة معتدلة ملتزمة بالحقوق الوطنية الفلسطينية وبمبدأ العدالة والشرعية الدولية داخل الأراضي

المحتلة . وانطلاقاً من هذا دعمنا كل القوى والجهات المؤمنة بمنهج السلام والمؤيدة للحق العربي الشابت .

وإذا كان هناك اتفاق عام على أن تطبيق قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بشكل كامل ، وكما طالبت بذلك الأسرة الدولية ، يشكل مضمون التسوية السلمية ، فإن المؤتمر الدولي الذي اقترحه هذان القراران ودعت اليه قرارات لاحقة يشكل الإطار المناسب والمقبول للتسوية . وقد أشار سعادة الأمين العام للأمم المتحدة الى أهمية هذين القرارين في تقريره السنوي القيم عن أعمال المنظمة لهذا العام والوارد في الوثيقة A/42/714 . وأود أن أتقدم اليه بجزيل الشكر على جهوده البناءة في هذا الشأن .

ورغم إصرار إسرائيل على رفض المؤتمر الدولي ، فإن هناك إصرارا دوليا على ضرورة عقده . وبقدر ما ينبع رفض إسرائيل لهذا المؤتمر من رغبة في التوسع والهيمنة وضم الأراضي ، فإن إصرار الأسرة الدولية يستند الى رغبة في تحقيق العدالة والشرعية والسلام ، وكذلك الى ظروف عملية ومبدئية ، ومبررات اخلاقية وسياسية .

وتنطلق هذه المبررات من حقائق أولية أبرزها أن المشكلة الفلسطينية ، في أساسها وتطورها ، هي مشكلة دولية . فقد كان للأمم المتحدة ، ومن قبلها عصبة الأمم ، دور أساسي في قيام هذه المشكلة وفي تطورها . كما كان للدول الكبرى دور هام في ذلك أيضا . ولا أجدني في حاجة للتفصيل الآن . فالجميع في هذه القاعة على علم بحيثيات هذه المشكلة التي زامنت منظمنا الدولية منذ إنشائها .

هذا ، وقد أشر الوضع الدولي ، الذي اتسم بالتنافس بين الدولتين العظميين والحرب الباردة في أغلب الأحيان ، على أوضاع الشرق الأوسط . وتمكنت إسرائيل - كما ذكرتُ سالفا - من استغلال هذا التنافس لصالحها ، بالإضافة الى استغلال ما تتمتع به من نفوذ في إحدى الدولتين العظميين ، لإرساء علاقة استراتيجية خاصة أتت في مجملها على حساب فرص السلام واحتمالات التفاهم والتعايش السلمي في منطقة الشرق الأوسط . وسعت إسرائيل الى استغلال دورها ، القائم على الهيمنة والتفوق العسكري في المنطقة ، لابتزاز التنازلات السياسية من دول المنطقة أولا ، ثم من الدول الأخرى ، بهدف فك عزلتها الدولية وجلب المهاجرين الجدد دون أن تقدم هي أي تنازل تجاه السلام .

ورغم بعض المبادرات السياسية الهامة ، كمبادرة جلالة الملك فهد عام ١٩٨١ ومبادرة الرئيس ريغان ومشروع فاس عام ١٩٨٢ ، ومشروع الرئيس بريجينيف عام ١٩٨٤ ، والاتفاق الاردني - الفلسطيني عام ١٩٨٥ ، ودور أوروبا البناء ، ونشاط الامين العام للأمم المتحدة ، فإن الخيار الدبلوماسي لم يؤد الى نتيجة . فقد اصطدمت جميع تلك الجهود السلمية بتعنت إسرائيل ورفضها . وكما حاولت إسرائيل استغلال حالة الاحباط لدى الفلسطينيين التي أدت الى استمرارهم في مقاومة الاحتلال ، تلك الحالة التي كانت

اسرائيل - ولاتزال - مسؤولة عنها ، فهي تحاول استغلال الوضع المتردي في المنطقة للتهرب من تقدم أية تنازلات .

ضمن هذا الوضع سعينا في الاردن لخلق البيئة السياسية المناسبة للسلام . ففي حين تستمر اسرائيل في تبنيها سياسة التوسع وخلق أسباب النزاع في المنطقة ، نقوم نحن بتبني الخيار السلمي والعمل باتجاهه .

فقد عملنا بالتعاون والتنسيق مع الاشقاء العرب على تكريس مبدأ التسوية السلمية العادلة والدائمة امتنادا الى قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ويوجد الآن إجماع إقليمي ودولي على هذا الأمر رغم تعنت اسرائيل ومراوغتها . كما يوجد إجماع إقليمي على اعتبار المؤتمر الدولي الإطار المناسب لحل النزاع العربي - الاسرائيلي ، وعلى ضرورة اشتراك جميع الاطراف المعنية فيه على قدم المساواة - بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - الى جانب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وتشذ اسرائيل فقط عن هذا الاجماع ، بينما تتردد دولة كبرى حيال عقد هذا المؤتمر . وقد تجسد الإجماع العربي حول هذه القضايا الرئيسية في أكثر من مناسبة ، كان آخرها قمة عمان غير العادية ، التي انعقدت في الفترة ما بين ٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

ولذلك ، فإننا نناشد الجميع ولاسيما الدول والاطراف المؤثرة ، الاستمرار في تأييد هذا التوجه والضغط على اسرائيل للتجاوب مع الاجماع العالمي الداعي للسلام العادل والشامل قبل فوات الاوان ، مؤكدا لكم أن البديل لن يكون تكريس الواقع وفرض السلام بشروط اسرائيل ، بل المزيد من العنف والتوتر الذي لن تقتصر آثاره على منطقة الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

الدانمرك ، الذي سيتكلم باسم الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية .

السيد بيرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاتزال

الدول الإثنتا عشرة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الخطرة في الشرق الاوسط . ففي مناسبات عديدة على مدى العام الماضي أعربت عن قلقها إزاء الصراع العربي الاسرائيلي

والصراع بين إيران والعراق والحالة في لبنان . إن الروابط التاريخية والاقتصادية والثقافية بين أوروبا والشرق الأوسط روابط قوية وراسخة الجذور . وإن الدول الاثنتي عشرة تشعر بقلق بالغ للمعاناة التي لا يزال السكان المدنيون في الشرق الأوسط ضحية لها نتيجة للتوترات الإقليمية والصراعات المسلحة في المنطقة . ولئن كانت مشاكل الشرق الأوسط معقدة ومكلفة للمنطقة نفسها ، فإن لها آثارا خطيرة على السلم والاستقرار الدوليين على نحو يؤثر مباشرة على الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية .

منذ مدة طويلة والدول الاثنتا عشرة تنادي بالحاجة الى حلول تفاوضية لتلك المشاكل . وينبغي أن يكون هدف الحلول إحلال سلم عادل وشامل ودائم في المنطقة وإقامة علاقات طيبة بين الجيران والسماح باستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أهملت لفترة طويلة .

وفي بياننا الذي أدلينا به أثناء مناقشة قضية فلسطين قبل أيام قليلة ، أكدنا من جديد أن الحل الشامل والعادل والدائم للصراع العربي الاسرائيلي لا يمكن إلا أن يعتمد على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، وعلى المبادئ الأساسية التاليين : حق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، بالوجود ضمن حدود آمنة ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما يعنيه ذلك . وهذه المبادئ لا بد وأن تحترمها جميع الأطراف المعنية ، وعليه ، يتعين على الشعب الفلسطيني أن يحترمها ، ويتعين على منظمة التحرير الفلسطينية ، التي يجب أن تشارك في المفاوضات ، وأن تحترمها . وهكذا فإن جوهر أية تسوية لا بد وأن يكون مصالحة تامة وعادلة ودائمة بين اسرائيل والشعب الفلسطيني ، ليتسنى لهما العيش معا في سلم وأمن .

وينبغي أن يستند حل النزاع العربي الاسرائيلي الى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي ، أي عدم اللجوء الى استخدام القوة وعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة .

ويتضمن هذا انه يتعين على اسرائيل أن تضع حدا للاحتلال الإقليمي الذي ما فتىء مستمرا منذ صراع عام ١٩٦٧ . فضلا عن ذلك وريثما يتم الانسحاب فلا بد لاسرائيل وفقا لاحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ أن تفي بالتزاماتها باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال بأن ترفع القيود المفروضة على الأنشطة السياسية والاقتصادية . ان حقوق الانسان والاحوال المعيشية لسكان الاراضي المحتلة تظل شاغلا دائما للدول الإثنتي عشرة التي تواصل الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاراضي .

وقد كررت الدول الإثنتا عشرة في إعلانها الصادر في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ دعوتها اسرائيل لوضع حد لسياسة إقامة المستوطنات غير الشرعية . وليست هذه السياسة غير مشروعة فحسب بل انها أيضا تمثل عقبة أمام عملية السلم نتيجة لما يترتب عليها من توتر في الاراضي المحتلة . وفي هذا الصدد . تود الدول الإثنتا عشرة أن تؤكد من جديد أن سياسة اسرائيل في القدس الشرقية ومرتفعات الجولان تتعارض مع القانون الدولي وبالتالي فإن كل الاجراءات التي اتخذت في إطار هذه السياسة تعتبر باطلية ولاغية .

ان الدول الإثنتي عشرة ترغب رغبة قوية أن ترى إحراز تقدم صوب تسوية سلمية في الشرق الاوسط ونحن على استعداد لتأييد أية مبادرة سلم يمكن أن تضمن تعاون كل الاطراف . وخلال العام الماضي أولي اهتمام متزايد لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلم تحث رعاية الامم المتحدة . ومع الاسف ، فإنه لا يبدو انه أصبح في متناول أيدينا تحقيق الإنطلاقة النهائية في هذه الجهود . ومع ذلك ، فإن الدول الإثنتي عشرة تواصل تأييد هذا النهج ونحن على اتصال وثيق بالاطراف المعنية وسنبذل قصارى جهدنا لتشجيعها على إحداث تقارب كاف بين مواقفها يسمح بعقد المؤتمر الدولي .

وقد أحطنا علما بملاحظة الأمين العام في تقريره عن الحالة في الشرق الاوسط المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ومفادها انه لئن كانت الفجوات بين الاطراف لا تزال واسعة فلا ينبغي اعتبار انه من المتعذر تذليلها ، لانها تعكس خلافات بين أطراف

تقبل مبدأ ان المؤتمر الدولي هو السبيل العملي الوحيد إلى بلوغ تسوية شاملة للصراع . ان الدول الإثنى عشرة تؤيد الامين العام تاييدا تاما في جهوده التي يبذلها لإيجاد سبل لسد الفجوة بين الاطراف وتتفق معه على الحاجة إلى تدعيم الأساس الذي أرسى حتى الآن والتعويل عليه .

ولقد أوضحت الدول الإثنى عشرة بجلاء في إعلانها الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ وجهة نظرها فيما يتعلق بهذا المؤتمر بمشاركة الاطراف المعنية وأي طرف يستطيع أن يسهم إيجابيا وعلى نحو مباشر في استعادة السلم والحفاظ عليه واستعادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . ان الدول الإثنى عشرة من جانبها متكون على استعداد للقيام بدورها فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط . مثل هذا المؤتمر من شأنه أن يتيح إطارا ملائما للمفاوضات اللازمة بين الاطراف المعنية مباشرة وهو في الوقت الراهن الصيغة الوحيدة التي تسمح لعملية السلم أن تمضي قدما . وتعرب الدول الإثنى عشرة عن الامل في تهيئة الظروف التي تسمح بعقد المؤتمر الدولي للسلم سريعا على أساس الاتفاق بين أطرافه .

وترحب الدول الإثنى عشرة بأن فكرة عقد مثل هذا المؤتمر قد حظيت بتأييد قوي من جانب اجتماع القمة العربية في عمان حيث بُذلت جهود هامة تحت القيادة القديرة لصاحب الجلالة الملك حسين ملك الاردن لاعتماد مواقف مشتركة وتعزيز وحدة العالم العربي .

ان الحرب المدمرة التي تدور بين ايران والعراق والتي دخلت الآن عاما الثامن تشير عميق القلق لدى الدول الإثنى عشرة . لقد استمر القتال لغترة أطول من أي من الحربين العالميتين وأسفر عن خسائر فادحة في الارواح البشرية . فقد قُدر ان ما يزيد عن مليون من البشر قد قُتلوا أو جُرحوا . هذا الصراع الرهيب يجمع بعضا من أسوأ جوانب الصراعات السابقة مثل قصف الاهداف المدنية واستعمال الاسلحة الكيماوية .

لقد دُمرت المدن وخربت البنية الأساسية الاقتصادية لكلا البلدين . والاهم من ذلك أن جيلا من الشباب قد ضحى بحياته في حرب ما كان ينبغي أن تنشب وما كان ينبغي السماح باستمرارها .

ان هذا الصراع يمثل تهديدا متزايدا للامن في المنطقة وعلى نطاق اوسع على حد سواء ولحرية الملاحة في الخليج . ان التوتر في الخليج يهدد مصالح العديد من الامم كما ان مهاجمة السفن ، بما فيها سفننا ، بما يتعارض مع القانون الدولي الراسخ ، امر يثير قلقا عميقا . ان الدول الإثنى عشرة تعلق أهمية كبيرة على حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية وتحث كلا الطرفين على احترام القانون والاتفاقات الدولية ذات الصلة .

ومن المحتم ان يحترم كلا الطرفين جميع المكوك القانونية الدولية ذات الصلة بما في ذلك اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ التي تحظر استعمال الاسلحة الكيميائية . لقد شعرت الدول الإثنى عشرة بقلق عميق إزاء الاستنتاجات الإجماعية التي توصل اليها الخبراء الذين أوفدهم الامين العام إلى المنطقة في وقت مبكر من هذا العام . ووفقا لتقريرهم فإن القوات العراقية استعملت لاسلحة الكيميائية مرة أخرى ضد القوات الايرانية . فضلا عن ذلك أثبت الخبراء أن القوات العراقية قد تكبدت خسائر نتيجة لاستعمال هذا النوع من الاسلحة وأن السكان المدنيين في ايران قد تعرضوا لهجمات بالاسلحة الكيميائية . والدول الإثنى عشرة تدين بقوة هذه الانتهاكات الصارخة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

كما تعرب الدول الإثنى عشرة أيضا عن استيائها البالغ من الهجمات المتكررة على الاهداف المدنية وتحث الطرفين على الامتناع فورا عن أي من هذه الاعمال . وتعرب بصفة خاصة عن عميق قلقها إزاء احتمال استئناف عمليات عسكرية واسعة النطاق .

ومنذ جرت المناقشة بشأن هذا البند آخر مرة كشف مجلس الامن جهوده للتوصل إلى نهاية سريعة وسلمية للصراع . وبتخاذ المجلس للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) في شهر تموز/يوليه فقد بذل جهدا تاريخيا لتهيئة إطار متوازن للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ومشرفة ودائمة .

ان الدول الإثنى عشرة لعلى اقتناع بأنه يمكن إيجاد حل سلمي وشامل في إطار الامم المتحدة . وتؤكد هذه الدول من جديد تأييدهما الحار لقرار مجلس الامن ٥٩٨ وتدعو مرة أخرى وبقوة إلى تنفيذه التام في وقت مبكر . وفي المرحلة الحرجة الحالية تكرر

الدول الإثنتا عشرة دعوتها العاجلة إلى التنفيذ العاجل للقرار والامتنثال الفوري لوقف إطلاق النار على الأرض وفي البحر وفي الجو وتؤكد من جديد عزمها القوي على تأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة صوب التوصل إلى حل سلمي وتنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

ان الحالة في لبنان تمثل منطقة توتر أخرى في الشرق الأوسط ظلت سنوات طويلة مصدر قلق عميق للدول الإثنتي عشرة . ان حدوث دورة عنف أكثر سوءا يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تدهور الحالة . وسواء كانت المسألة تتعلق بأعمال مقاومة الاحتلال الاجنبي أو اجراءات مضادة تتخذها القوات الاسرائيلية وشركاؤها أو عمليات القصف عبر الحدود فإن المدنيين الابرياء سيكونون دائما من بين الضحايا .

وقد شاهدنا هذا العام وضعا خطيرا للغاية في بعض المخيمات الفلسطينية وفيما حولها في لبنان ، الى جانب استمرار العنف والمزيد من أخذ الرهائن وتصعيد عمليات القتل في الجنوب اللبناني . ومرة أخرى نعبر عن قلقنا الشديد إزاء مصير جميع الرهائن المحتجزين في لبنان ونناشد بقوة إطلاق سراحهم بأسرع ما يمكن لأسباب إنسانية .

وتعتبر الدول الإثنتا عشرة عن أملها في أن تبدي جميع الأطراف المعنية الاعتدال لكي تتيح البدء في إجراء حوار سياسي من جديد بغية تحقيق المصالحة الوطنية القائمة على احترام سيادة لبنان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه . ويقتضي هذا الهدف أيضا انسحاب إسرائيليا كاملا من لبنان . ولن يفيد ما يسمى بالمنطقة الأمنية واستمرار بقاء القوات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ، إلا في عرقلة إعادة الاستقرار الى تلك المنطقة .

وإذ تأخذ الدول الإثنتا عشرة ذلك في اعتبارها ، فإنها تؤيد بقوة بقاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وتحث على تمكين تلك القوة من الاضطلاع بمهمتها في أفضل الظروف الأمنية الممكنة لأعضائها الذين ينتمي ثلاثة منهم الى الدول الإثنتي عشرة . ونحن نؤكد من جديد التزام جميع الدول الاعضاء بدفع مساهماتها المخصصة لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ونعرب عن الأمل في التوصل بأسرع ما يمكن الى حل للمشاكل المالية الخطيرة التي تواجهها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ونحسب نناشد جميع الأطراف ان تتعاون مع القوة في جهودها الرامية الى القيام بمهمتها وعملها لتوفير ظروف مستقرة وحماية السكان المدنيين في مناطق عملياتها .

وتتابع الدول الإثنتا عشرة التطورات في جميع مناطق النزاع في الشرق الأوسط باهتمام وقلق بالغين . وفي كل الميادين تقريبا ترتبط الدول الإثنتا عشرة بروابط وثيقة بالمنطقة وشعبها . وللسلم في الشرق الأوسط أهمية حيوية للمنطقة ذاتها ولاوروبا بل وللسلم وللأمن الدوليين بوجه عام . وما برحت الدول الإثنتا عشرة ملتزمة بالسعي للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي ، وللنزاع بين ايران والعراق وللنزاع في لبنان ، وسنواصل جهودنا من أجل مساعدة جميع مبادرات السلام الواقعية والمعقولة الرامية الى تحقيق السلام .

السيد عبد الحليم بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، شهدت منطقة الشرق الأوسط في العام الأخير ، منذ ان نظرت الجمعية العامة هذا الموضوع في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، تطورات عديدة وأحداثا كثيرة ، استهدف بعضها دفع جهود التوصل الى تسوية تفاوضية للنزاع العربي الاسرائيلي ، تُنهى هذا الوضع المؤرق الذي تعرض له الشرق الأوسط منذ أربعة عقود وتفتح الطريق نحو حل القضية الفلسطينية ، التي هي جوهر هذا النزاع ، حلا عادلا وشاملا يعيد الى أبناء شعب فلسطين حقوقهم الوطنية المشروعة ، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير .

من ناحية أخرى ، كان لبعض هذه التطورات والاحداث التي نحن بسبيل التحرك بشأنها ، والتعرض لها ، آثارها الجلية في تعميد التوتر بهذه المنطقة التاريخية الحساسة ، ونقصد بذلك استمرار التدهور في أوضاع منطقة الخليج الناتجة من عدم التوصل الى وقف للحرب العراقية الايرانية ، بل وظهور ملامح ودلائل خطيرة لاحتمال توسيع نطاق هذه المواجهة المسلحة لكي تشمل أطرافا أخرى بهذا الإقليم ليس لها مسؤولية في اندلاع هذه الحرب أو استمرارها حتى الآن .

ولقد تواكب الصدام المسلح على الجانب الشرقي لهذه المنطقة مع استمرار المواجهة على جبهة النزاع العربي الاسرائيلي ، وعدم البدء في حوار تفاوضي جاد ، لكي يؤشرا الى الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ، والتي تفرض على جميع القوى المحبة للسلم ان تسعى بسرعة وفعالية من أجل السيطرة على احتمالات هذا التدهور ، وان توجه مسار الاحداث وجهة جديدة ، تحقق وقف الحرب والصدام ، وتمنع إهدار الموارد والطاقات ، وتعيد الحقوق لأصحابها ، وتتيح الفرص لكل شعوب ودول المنطقة على امتدادها للتمتع باستقرار وأمن يحفزها على التركيز على بناء مجتمعاتها ، ويمكنها من تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار نظم سياسية تتمتع بالديمقراطية الكاملة والتأييد العريض لشعبها .

لقد تحركت مصر ، في مواجهة مشكلات هذه المنطقة التي تقع بلادي بمثابة القلب منها ، من واقع سياسة خارجية متزنة ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح

الاستراتيجية التي تستهدف الدفاع عن كامل تراب الوطن العربي ، وحق الشعوب العربية في تحقيق السلام والاستقرار دون تهديد من قوى خارجية أو اقليمية .

من هنا ، فلقد كان لمصر جهودها ، على جبهة التسوية الفلسطينية والموقف في النزاع العربي الاسرائيلي ، تدفع نحو تعزيز توجهات السلام لدى طرفي النزاع وتحث على بدء مرحلة التفاوض النشط وصولا لهذه التسوية ، تضيء الطريق وتضع علاماته ، تشجع أطراف النزاع على التحرك من ناحية ، وتبنى الاسس والقواعد التي تقوم أو يجب ان تقوم عليها هذه التسوية من ناحية اخرى ، يشجعها في ذلك أن لبلادي خبرة ممتدة في التفاوض ، والتسوية الناجحة التي توافرت لها من واقع ملحمة المبادرات المصرية التاريخية ، بدءا بقبول مصر لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يشكل الاسس الملائم في رأي المجتمع الدولي لتسوية سياسية للموقف العام للنزاع العربي الاسرائيلي ، ومرورا بسلسلة العروض والتحركات المصرية المدروسة خلال حقبة السبعينات سواء قبل الصدام المسلح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ أو خلاله وبعده ، والتي توجهت بالخطوة الحاسمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، وأدت الى دفعة أكيدة لجهود السلام ، وتحولات رئيسية في أسلوب تناول تسوية النزاع ، تحولات لا يمكن لاحد ان ينكر وجودها أو تأثيراتها أو انعكاساتها .

فلقد أصبح الطرف العربي اليوم ، أكثر منه في أي وقت مضى ، معدا للمشاركة في تسوية سياسية سلمية للنزاع ، من خلال مفاوضات تتم في إطار المؤتمر الدولي للسلام ، وهو الموقف الذي أعادت قمة عمان في الأسابيع الأخيرة ، التمسك به والالتزام بخطوطه الأساسية .

وعلى الجانب الاسرائيلي ، كان هناك أيضا بعض التحولات ، التي أخذت مصر تدفع بها وتشجعها ، أملا منها في تنميتها الى النقطة التي تصبح فيها هي العنصر الغالب في التفكير والتوجه الاسرائيلي نحو السلام .

لقد جاء التقرير الاخير للأمين العام ، حول الوضع في الشرق الاوسط ، والمصادر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري ، لكي يعكس بدقة ملامح التقدم الذي تم إحرازه من ناحية ، وأيضا مشاعر خيبة الأمل لدى أصحاب الآمال الصادقة في دفع جهود التسوية . إلا ان الهام أيضا ان التقرير حدد بوضوح العناصر التي يجب التركيز عليها لدفع الموقف نحو هدف التفاوض . فقد أشار التقرير الى ان مشاورات الأمين العام قد أكدت

"وجود تأييد واسع النطاق للغاية وان يكن غير إجماعي بعد ، للاقتراح القائل بأن المؤتمر الدولي الذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، هو أفضل طريقة للتوصل الى سلم عادل ودائم عن طريق التفاوض في الشرق الاوسط" .

كذلك أوضح التقرير أنه رغم أن

"الفجوات بين الأطراف لاتزال واسعة ، ويعكس بعضها الخلافات المعروفة ... حول الجوانب الإجرائية للمؤتمر ، فإن تذييلها ليس من الأمور المتعذرة لأنها خلافات بين أطراف تقبل مبدأ أن المؤتمر الدولي هو السبيل العملي الوحيد الى بلوغ تسوية شاملة للنزاع ... وأن العقبة الرئيسية حاليا هي ... عدم قدرة حكومة اسرائيل بوجه عام على الاتفاق على مبدأ عقد المؤتمر" . (A/42/714 ، الفقرتان ٢٥ و ٢٣)

لا شك أن تقرير الأمين العام من ناحية ، والخطار التي تتهدد الشرق الأوسط من ناحية أخرى ، إذا ما تجملت جهود التسوية السلمية تحفز مصر على استمرار دفع جهود السلام ، وتوسيع قاعدة القوى المتعاونة نحو تحقيق هذا الهدف إلا أنه لا شك أيضاً أن الجانب الإسرائيلي عليه أن يؤكد ، من خلال اجراءات عديدة ، نواياه الحقيقية في نبذ مفاهيم التوسع على حساب أراضي الغير وقبول مبدأ العيش في سلام وأمن متكافئ واستقرار وحسن جوار مع كل شعوب الشرق الأوسط . إن المطلوب من اسرائيل اليوم ان تمد يدها الى أبناء الشعب الفلسطيني ، سواء في الضفة الغربية وغزة أو خارجها ، بهدف بناء الثقة وإزالة الشكوك . من هنا فإن المتصور ان يركز المجتمع الإسرائيلي أولوياته على التصدي لهذه القوى التي تدفع بسياسة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة سواء في الضفة أو غزة أو الجولان السورية العربية .

من هنا أيضاً ، من الضروري ان تعترف اسرائيل بحقائق التطورات التي أخذتها الأوضاع الفلسطينية والعربية خلال حقبتين من النضال لاستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ونقصد بذلك ان للشعب الفلسطيني مثليه الشرعيين الذين يُجمع عليهم أبناء الأراضي الفلسطينية المحتلة . فاذا كانت هناك شكوك حول ذلك فليكن النهج الديمقراطي هو السبيل لحسم الامر ، ولتعقد انتخابات حرة في الأراضي الفلسطينية لكي يخرج ممثلو الشعب الذين سيشاركون مع الأطراف الأخرى في جهود التسوية .

لقد مضى على وجه الدقة أربعة عقود منذ ان تناولت الامم المتحدة لأول مرة معالجة هذا الوضع المحزن الذي يعاني منه الشرق الأوسط . ولقد حان الوقت لكي يبذل الجميع محاولة صادقة وقوية لإعادة السلام والاستقرار . وان لدينا من الآمال والتوقعات ما يحفزنا على المضي خلال العام القادم لبذل المزيد من الجهود نحو تحقيق هذه الاهداف . إلا أنه لا يغيب علينا أيضاً ان الامر لا يقتصر على الأراضي العربية المحتلة في الضفة وغزة والجولان والقدس العربية ، بل يشمل أيضاً الأراضي اللبنانية التي تفرض اسرائيل سيطرتها عليها في الجنوب اللبناني . لقد عانى الشعب اللبناني ، وما زال

يعاني بقسوة من نتائج الحرب الأهلية الضروس التي سادت أراضي لبنان لحقبة كاملة ، حدث خلالها أيضا ، ولاتزال تدخلات لقوى خارجية دفعت إلى الصدام بين أطراف المجتمع اللبناني ، وأدت الى المزيد من التمزق والتشتت لآبناء هذا الشعب العربي العريق في حضارته ، القوي في ارادته ، الخلاق في فكره وشخصيته .

ولقد حان الوقت ليرفع الجميع أيديهم عن لبنان ، وهو الموقف الذي نادى به مصر منذ ملامح تدهور الموقف في عام ١٩٧٥ ، وبقيت عليه حتى اليوم . ان الحل الفعال للمشكلة اللبنانية ، مثلما قال رئيس جمهورية بلادي "يكن في تخلص لبنان من الضغوط والتدخلات الأجنبية ، وتمكين شعبه من وضع صيغة مقبولة لتنظيم الحياة السياسية في هذا البلد الصديق" .

ان لمصر رؤيتها لدورها العربي ، وهي رؤية تحكم سياستها بشكل عام تجاه الشرق الاوسط ، الذي يشغل العالم العربي موقع القلب منه . ومصر التي تدرك دورها التاريخي ورصيدا الحضاري الحافل ، تعي ان عناصر قوتها السياسية والاقتصادية والثقافية يجب ان توضع دائما في خدمة هدف حماية الامن القومي للأمة العربية . من هنا فإن بلادي ، مثلما قال الرئيس محمد حسني مبارك أمام مجلس الشعب المصري في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، تسعى الى تحقيق أكبر دعم للأوضاع العربية من خلال تعاون مصر مع أمتها على أساس عناصر محددة هي :

أولا ، التوصل الى تصور مشترك بين الاقطار العربية للأهداف القومية العليا ، وبالذات لكيفية الحفاظ على الامن القومي للأمة العربية ، ومواجهة الاخطار التي تعترض مسيرتها ؛

ثانيا ، الحفاظ على استقلال الارادة العربية ، والعمل على توفير الحرية للقرار العربي وتعزيز التضامن بين الدول العربية وتسوية المنازعات بينها سلميا ؛

ثالثا ، التزام كل قطر عربي باحترام المواثيق الاساسية التي قصد بها ان تحكم الحركة العربية الواحدة ، وفي مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك ؛

رابعاً ، التزام جميع الدول العربية بمبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ؛
خامساً ، توصل الدول العربية الى صياغة الاساس الذي يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة في المنطقة . ومصر ترى ان هذا التصور يجب ان يكون بعيدا عن العنصرية والتمييز العرقي والطائفية ، رافضا لدعاوى التوسع الاقليمي والهيمنة والسيطرة ونظريات التفوق" .

وفي إطار هذه الرؤية ، فإن مصر مازالت تطالب بالوقف الفوري للحرب العراقية - الإيرانية ، والالتزام بتنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الصادر عن مجلس الأمن في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ . لقد وقفت بلادي منذ اندلاع هذه الحرب تعارضها ، إلا أنها اليوم ، وهي تدين استمرار تصميم أحد طرفيها على عدم إيقافها بالشروط التي أجمع عليها المجتمع الدولي ، ممثلاً في قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، فإنها تحذر من الاخطار التي يمكن أن تؤدي إليها عملية توسيع نطاق الحرب ، أو المزيد من العدوان على الأراضي العربية ، سواء في الكويت أو غيرها من الدول العربية الشقيقة بالخليج . وإن مصر تطالب كل القوى المخلصة لحق الشعوب الإسلامية في التمتع بالسلام والاستقرار والتنمية ، بأن تهب فوراً للتصدي لهذه الحرب التي لا طائل من ورائها سوى إهدار الموارد وإحداث الانقسام . وإن مصر في رفضها وتصديها لهذه المواجهة المسلحة بين الأشقاء في الاسلام ، تبتهل الى الله العليّ القدير ، بأن لا ينظر التاريخ على هذا العصر ، وعلى هذه الاحداث ، باعتبارها عملية اجهاض لتطور المجتمعات الاسلامية أو للحاقها بما فاتها من جهود تنمية مجتمعاتها .

تؤمن مصر بالتعاون الدولي والإقليمي ، باعتبارها يمثل اللبنة الاساسية التي يقوم عليها التفاهم بين الشعوب والاقطار .

وفي هذا الإطار ، فقد سارت بلادي تدفع لفكرة المزيد من التعاون والتفهم بين دول عدم الانحياز الواقعة على حوض البحر الابيض المتوسط ، وهي دول يقع الكثير منها في إقليم الشرق الاوسط . ولقد أثمرت هذه الجهود نتائج طيبة حتى الآن ، ونأمل في تحقيق المزيد في المستقبل القريب .

وكما أن مصر ، وهي تراقب التطورات الطيبة التي تحدث حالياً على اتساع القارة الأوروبية ، وما لها من انعكاسات على البحر الابيض المتوسط ، تأمل ليس فقط في المزيد من التعاون بين دول عدم الانحياز البحر المتوسطية والدول الأوروبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولكن أيضاً في تعزيز السعي الأوروبي من أجل ضمان إقامة منطقة منزوعة السلاح النووي بالشرق الاوسط .

إن مصر على اقتناع ، بأنه ليس من الكافي أن يشهد المسرح الأوروبي ، سواء في أوروبا أو بدول الحزام الشمالي للبحر المتوسط ، تصفية كل أنواع الصواريخ النووية المتوسطة أو قصيرة المدى ، ولكن المطلوب أيضا وبشكل حاسم التصدي لأي محاولة من جانب أي من أطراف الشرق الأوسط للمضي نحو إدخال الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال إلى ترسانات السلاح لدى هذا الطرف أو ذاك .

إن مصر على ثقة من أن التسوية الشاملة والعادلة والنهائية لمشكلات الشرق الأوسط ، ستتضمن أيضا معالجة مسائل تحريم إدخال أو صنع أو تخزين هذه الأسلحة النووية ووسائل نقلها .

مرة أخرى ، فإن بلادي تصرّ على ضرورة اتاحة الفرصة لكل شعوب الشرق الأوسط ، للعيش في سلام وأمن واستقرار ، ونحو هذا الهدف ستمضي مصر تعمل بكل اخلاص ومدق .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تحاول الامم المتحدة بلا هوادة على مدى أربعين عاما أن تعالج المشاكل الناجمة عن الحالة في الشرق الأوسط . وحتى يومنا هذا فإن هذه المنطقة هي أقرب ما تكون إلى بركان خامد يرسل اشاراته الدخانية بين وقت وآخر ، ليذكرنا بالإمكانات الرهيبة الكامنة فيه . وقد يحدث الشوران في أية لحظة ، ويمكن أن تشمل نيرانه العالم كله وتحرق حضارتنا جميعا .

ومن الطبيعي إذن بالنسبة لنا أن نسعى إلى معرفة جوهر هذه المسألة الخطيرة ولبّها . ومما لا شك فيه أنه قضية فلسطين .. إنه التاريخ المؤلم والمحزن لتشتيت شعب يطوف العالم لفترة بلغت أربعين عاما ، يناضل من أجل إقامة وطن خاص به في أرض ، هي أرضه شرعا وقانونا وإرثا .

ولئن كانت نقطة بداية هذه القضية بالنسبة لنا - نحن الحاضرين في هذه الجمعية العامة - هي يوم ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٧ ، عندما قدمت قضية فلسطين إلى الجمعية العامة لمناقشتها لأول مرة ، إلا أنني أرى أنه ينبغي لنا أن نعود إلى الوراء لثلاثة عقود لكي نتتبّع بداية هذه القصة المأساوية للدموع والتعذيب

والإرهاب . إن وعد بلفور المشؤوم الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ ، كما لو كان مضمونه لا ينطوي على كارثة في حد ذاته ، قد تضمن علاوة على ذلك نقاطا غامضة توجي بأن العرب الفلسطينيين ليسوا إلا مجرد أقلية . هذه الخرافة أسهمت في تأييد وإنشاء دولة غريبة في وسطهم . وهكذا ، فإن رسالة خاصة من اللورد بلفور ، موجّهة الى اللورد روتشيلد ، الذي لم تكن له صفة رسمية ولم يكن يمثل أي مجتمع معترف به قانونيا ، هي التي وضعت الأساس لنزاع ظلّ موضع صراع منذ ذلك الحين ، سلما وحربا ، بين الدول والأمم .

وعلى مدى السنين ، فإن هذا الكيان الذي زرع وسط العرب الفلسطينيين ، اكتسب قوة وشدة ، وسعى الى تعزيز أمنه بزيادة حجمه . إن مخططاته الرامية الى الاستيلاء على أراضي جيرانه على أساس الإدعاء بحقوق سابقة لم تصبح واضحة فحسب ، بل إنها نفذت أيضا من خلال مناورات مكيفيلية صدمت الشعوب المحبة للسلم في كل مكان وأصابتهم بالفزع . وأصبحت اسرائيل اليوم أكبر عدة مرات من حجمها عندما بدأت . ولا يرجع ذلك فقط الى أنها منّت سيطرتها غير المشروعة على فلسطين ، وإنما أيضا لأنها احتلت أراضي جيرانها وضمتها اليها . والعدوان على الدول العربية يرتكب دون عقاب . ومرارا وتكرارا حثت القرارات التي إتخذتها هذه المنظمة على كبح جماح هذا المعتدي ولكن دون جدوى . ومن الامور المحزنة أنه بتزويد اسرائيل بالاسلحة والمواد وغير ذلك من الدعم الخارجي فإنها تواصل انتهاج سياساتها وممارساتها العدوانية والتوسعية على النحو التالي :

أولا ، باحتلالها غير المشروع لأراض لا حق لها فيها على وجه الاطلاق ، ثانيا ، بوطئها بالاقدام حقوق الإنسان للشعب العربي والفلسطيني في الاراضي المحتلة ، ثالثا ، بإنشائها المستوطنات في المناطق المحتلة وتدنيها الاماكن المقدسة في تحدّ لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وأخيرا بشنها الهجمات على البلدان المجاورة وعلى اللاجئين الفلسطينيين الأبرياء المشردين في المخيمات في لبنان .

وأدت هذه الاعمال الى شبكة معقدة من العنف والغوضى تسود الشرق الاوسط وتضفي طابعها عليه وتهدد السلم والامن العالميين .

ولا شك في أن هذه الحالة لا يمكن أن تكون في صالح أي أحد . وهناك بالتأكيد عناصر أكثر حكمة في اسرائيل تدرك هذا . ولا شك في أن الوقت قد حان لأن تمارس هذه العناصر كل نفوذ لديها وتنبه حكومتها الى أن الجميع سيفيدون من السلم ويخسرون من الحرب . فهل هذا خيار صعب ، خيار السلم والحرب ؟ يجب أن تدرك أيضا أن السلم بغير عدالة حلم لا سبيل الى تحقيقه ، وأنه ما لم يرق الحل على أساس صلب ، فسبقى هذا الحل ما بقيت ذرات كثبان رمال ناعمة في مهب رياح الصحراء .

ومما يثير ارتياحنا أن نرى اتجاهها ايجابيا في العلاقات الدولية اليوم ككل . ولم يكتشف الخصوم التقليديون فائدة الاتفاقات فحسب ، ولكن ايضا يعملون بكل جهد للتوصل اليها . وهذا يوفر للحالة الراهنة في الشرق الاوسط قلبا متغيرا وخلفية تتحول بسرعة الى ظلال تعكس التفاؤل . فالمسألة لا تنحصر في العلاقات بين الدولتين العظيمين . فهناك بوادر لهذا التفاؤل في أماكن أخرى ، في امريكا الوسطى مثلا . ونفس الشيء يمكن أن يحدث ، كما نعتقد بإخلاص ، في الشرق الاوسط ، شريطة حشد التميميم السياسي من أجل التوصل الى حل دائم .

ما هي العناصر التي يمكن أن توفر هذا الحل الدائم ؟ في رأينا ، إن نقطة الانطلاق تتمثل في التسليم بأربعة عوامل : أولا ، إن قضية فلسطين هي لب الصراع في الشرق الاوسط ؛ وثانيا ، إن السلام في الشرق الاوسط كل لا يتجزأ ويجب أن يستند الى حل شامل وعادل ودائم تحت إشراف الأمم المتحدة ؛ وثالثا ، أنه لا يمكن احلال سلم عادل ودائم في تلك المنطقة بغير الممارسة الكاملة للشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ؛ وأخيرا ، إن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، لا بد أن يكون في مقدورها أن تشارك في كل المداولات ذات الصلة ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى .

وثمة شرط لا غنى عنه لتهيئة المناخ السليم هو انسحاب اسرائيل الفوري والكامل وغير المشروط من كل الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس

الشريف . إن القدس تشير أشد العواطف قدسية لدى الملايين من اتباع مختلف الأديان . إن جعل هذه المدينة المقدسة ورقة تفاوض من أجل بلوغ غايات سياسية تدنيس لها . نحن ندرك جميعاً أنه في عام ١٩٨٣ ، دعت الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣٨ ، فيما يتعلق بهذه الأمور وغيرها من الأمور ذات الملة ، الى عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط . وفي السنة الماضية ، كررت الجمعية العامة هذا المطلب ورجت من الأمين العام أن يواصل جهوده من أجل عقد هذا المؤتمر . وما برح الأمين العام يقوم بذلك ، ونحن نشيد بجهوده . وأود أن أعلن في هذا الصدد أن وفد بلادي قد تابع ذلك باهتمام كبير ودرس مضمون تقريره المتعلق بهذا الشأن والوارد في هذه الوثيقة A/42/714 المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . ويسعدنا أن نشير الى ملاحظته بأن قراره للقيام بجهد خاص في هذا العام قد حظي بتأييد قادة كل أطراف الصراع . ومن المؤسف مع ذلك أن الشفرت القائمة بين الأطراف فيما يتعلق بالجوانب الإجرائية وبعض الجوانب الأخرى مازالت متسعة فيما يبدو . لقد عرف عن الجهد الإنساني أن باستطاعته أن يسدّ شفرات أوسع من ذلك . ومن ثم فليس هناك ما يدعو الى تبديد هذا الأمل . نحن نعتقد أن الوقت قد حان لتشكيل لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن للاضطلاع بكل التدابير اللازمة لعقد هذا المؤتمر .

وبالنسبة للذين مازالوا يعارضون مؤتمر السلم ، نناشدهم أن يكون المنطق وحده هو الذي يملئ عليهم أعمالهم ، وأن الرشد ينبغي أن يسود . والسبيل الوحيد لحسم خلافاتهم هو التحادث . ولن يخدم الاختلاف على إجراء التحادث أو عدمه أي هدف إيجابي .

في حين يتعين علينا حقاً أن نواصل جهدنا من أجل عقد المؤتمر كهدف ، يجب علينا في نفس الوقت أن نكفّ عن أعمال الاستفزاز التي تؤدي الى تفاقم الصراع . لقد أدت الأنشطة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة مؤخراً الى الاستياء والعنف . ومضى قرار مجلس الأمن ٥٩٢ (١٩٨٦) دون أن يمتثل له . وهذا لا يمكن أن يخلق مناخاً سليماً ومؤاتياً يمكن السعي فيه من أجل التوصل الى التفاهم .

~~وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد أهمية تنفيذ العناصر الواردة في مشاريع~~

القرارات المقدمة هذا العام ، التي شاركت بنغلاديش في تقديمها ايضا ، بشأن قضية فلسطين في إطار البند ٣٨ من جدول الاعمال . ومازالت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تظلم بمهمة تشقيعية بحق . ويجب أن تتوافر لشعبة الحقوق الفلسطينية التابعة للأمانة العامة كل الموارد ذات الصلة ، وينبغي أن تواصل إدارة شؤون الإعلام برنامج الإعلام الخاص بشأن هذه القضية . إن العمل على إرهاب الحق لدى الرأي العام العالمي بهذه القضية من شأنه أن يساعد على تحقيق هدفنا ، هدف السلام .

ربما تكون الكلمات التي قيلت في الجمعية العامة بشأن هذه القضية أكثر مما قيل في أية قضية أخرى على مدى فترة زمنية أطول . واليوم يمكننا أن نرى شعاع الأمل في نهاية الطريق الصعب الذي كانت الرحلة خلاله ضربا من ضروب العذاب . وليس هناك من سبب يجعلنا لا نصل إلى غايتنا قريبا . فليلهمنا الله أن نسلك الطريق المؤدية إلى السلم .

السيد تركميين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد عاش عالم

ما بعد الحرب مع الصراع في الشرق الأوسط منذ نشأة الأمم المتحدة . وعانى جيل بأكمله من الاحباط إزاء مشكلة تستعص على الحل وتؤدي على نحو متواتر إلى انفجارات عنف وتهدد على نحو مستمر السلم والأمن الدوليين . بيد أن إرادة العمل من أجل حسم هذه المشكلة ، وهي الإرادة التي تظهر بعد كل صراع عسكري ، لا تلبث أن تتلاشى سريعا عندما يتراجع الإحساس بالالزمة . فهناك بغير شك مصالح راسخة كثيرة تحبذ استمرار هذا النزاع ، وفي الآونة الأخيرة يبدو أن جوا من الكآبة والاستسلام يسود المناقشات الخاصة بالشرق الأوسط في مختلف المحافل . ونحن نعتقد أن التخلي الصريح أو الضمني عن السعي من أجل التوصل إلى حل عادل ليس من شأنه سوى تأجيل وقوع انفجار أكبر كشيء . ولا يسعنا أن ننسى أن للصراع في الشرق الأوسط أبعادا كثيرة ، وأن استمرار هذا الصراع يمكن أن يثير في أي وقت ليس فقط مواجهة جديدة بين أطرافه ، ولكن يقوض أيضا دعائم الاستقرار في منطقة بالغة الحساسية ، ويغذي عناصر كارثة في المستقبل لا يمكن أن نتصور مداها .

لذلك فإننا نوافق تماما على التقييم الوارد في تقرير الأمين العام الأخير ، بشأن الشرق الأوسط ، والذي يعلن فيه :

"وقد مرت أربعون سنة على اعتماد الجمعية العامة لقراراتها الأولية المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي . ورغم اشتراك الأمم المتحدة الطويل الأمد ، ورغم القرارات العديدة التي إتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ عام ١٩٤٧ ، تعرضت شعوب المنطقة لمعاناة لا حد لها ولخمس حروب كبرى . وقد فقدت عشرات الآلاف من الأرواح ولا يزال النزاع متفجرا ، مع ما لذلك من عواقب تتعلق بالمجتمع الدولي بأسره وليس بالمنطقة وحدها . وتكمن في مميم هذا النزاع محنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش معظم أبنائه الآن تحت الاحتلال أو في المنفى" . (A/42/714 الفقرة ٣٦) .

إن موقف الحكومة التركية تجاه الحالة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك موقفها من عنصرها الرئيسي وهو قضية فلسطين ، ثابت ولم يتغير عبر السنين . إننا نؤيد بكل قوة الإطارات المقبولة على نطاق واسع للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط . إن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ، وضمان حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، تشكل كلها الأعمدة التي يمكن أن يستند اليها السلم الشامل والدائم .

إن المواجهة يمكن أن تُفرض ، ولكن السلم لن يتحقق إلا بالتفاوض إذا أُريد له أن يدوم . والتسوية السياسية الدائمة لن تتحقق إلا عن طريق المفاوضات الشاملة التي تجرى في جو تسوده النوايا الحسنة بين جميع الأطراف المعنية . ومن ثم ، فالتسوية العادلة والشاملة والدائمة التي ينتظرها الشرق الأوسط لن تنبثق إلا من مفاوضات هادئة تعقد بين إسرائيل وجميع الأطراف العربية المهمة . ويتعين أن تتناول جميع هذه المفاوضات المطالب المشروعة لجميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك الشعب العربي الفلسطيني وأن تلبي تلك المطالب على نحو ملائم .

إن النزاع العربي الإسرائيلي ، وقضية فلسطين ، يحتلان مركز الصدارة من بين المشاكل الإقليمية أو الدولية التي تنظر فيها الجمعية العامة . واسترعى عدد من المسائل الهامة الأخرى ذات الطابع والنطاق المختلفين ، اهتمام المجتمع الدولي خلال الأربعين سنة الماضية . غير أن الأمم المتحدة تحملت ، منذ صدور قرار الجمعية العامة المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، مسؤولية خاصة تجاه الحالة في الشرق الأوسط . وقد أظهرت تجارب الأربعين سنة الماضية أن من الخطورة أن نتوقع أن الزمن وحده قادر على تسوية المشكلة الأساسية في المنطقة أو أن نتصور أن الأمور قد هدأت لمجرد وجود فترات تتسم بالهدوء . فلا يمكن لأي من الأطراف في النزاع أن يجزم أن الوقت في صفه .

إن نقص الآلية الملائمة للتفاوض ، لعدة سنوات ، كان أحد المعوقات الرئيسية التي حالت دون معالجة المسائل الموضوعية المتعلقة بالشرق الأوسط بطريقة مجدية . ففي غياب الحوار تتعمق الشكوك بين الأطراف مما يوجد جوا يؤدي إما إلى اشتعال حروب ضروس على نحو متكرر ، أو إلى المهاترات العقيمة . وفي ظل هذه الظروف ، فإن الجمعية العامة تنظر إلى مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط بوصفه وسيلة ملائمة لبدء المفاوضات المعنية بالتسوية الشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي بما في ذلك قضية فلسطين . وبالنظر إلى الطابع المعقد لهذه المشاكل ، التي لا يمكن تسويتها إلا عن طريق عملية التفاوض بين الأطراف المعنية ، فإن مؤتمر السلام الذي سوف يؤدي إلى الدخول في مثل هذه المفاوضات هو ، في حالة الشرق الأوسط مقترح يستحق منا كل التأييد .

لقد أبلغنا الأمين العام مرة أخرى ، وبعد أن أجرى مشاورات مع الأطراف المعنية ، بأنه :

"لا يوجد اتفاق كاف يسمح بعقد المؤتمر الدولي [المعني بالشرق الأوسط]" (A/42/714 ، الفقرة ٢٥) .

بيد أن من المهم ، أن تكون هذه المشاورات قد أكدت أيضا ، وفقا للأمين العام ، التأييد الكبير جدا الذي يلقاه مثل هذا المؤتمر بوصفه :

"أفضل طريقة للتوصل الى سلم عادل ودائم عن طريق التفاوض في الشرق الأوسط ، بشروط تقبلها جميع الاطراف المعنية ، وأن هناك حاجة ملحة الى عقد مثل هذا المؤتمر بأسرع ما يمكن" . (A/42/714 ، الفقرة ٢٥)

إن الانقسامات العميقة التي لا تفصل بين المعسكرين المتضادين فحسب ، وإنما أيضا بين المدافعين عن نفس القضية ، شكلت ومازالت تشكل إحدى العوامل التي أعاققت الجهود المبذولة لبدء عملية دبلوماسية ناجحة في الشرق الأوسط . ولذلك فمن الأمور المشجعة ، أن القادة العرب أيدوا في مؤتمر القمة العربي ، الذي عقد في عمان في الفترة ما بين ٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، عقد مؤتمر سلام دولي ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك ، وعلى قدم المساواة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، واعتبروا أن المؤتمر هو الوسيلة الوحيدة الملائمة للتوصل الى تسوية سلمية وعادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي .

وإننا نعتبر هذه الخطوة من التطورات الهامة ، إذ أن المقترح الخاص بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط يلقي لأول مرة تأييدا على أعلى مستوى من قِبَل البلدان العربية . ونأمل في أن يسهم هذا التضامن العربي على نحو إيجابي في التسوية السلمية للنزاعات القائمة في الشرق الأوسط .

إن انعقاد مؤتمر السلام الدولي بشأن الشرق الأوسط كان موضوع مناقشات هامة جرت داخل اسرائيل أيضا . وكما أكد الأمين العام في تقريره :

"إن هذه الاتجاهات الايجابية بالاضافة الى اتفاق الآراء الدولي المتزايد لصالح التبكير بعقد مؤتمر ، تتطلب منا توحيد الصفوف والاستفادة من الأساس الذي تم إرساؤه حتى الآن .

"إن عدم تحقيق ذلك سيتسبب في زيادة الإحباط والتوتر ويزيد من تفاقم الحالة القابلة للاشتعال بالفعل" . (A/42/714 ، الفقرتان ٢٤ و ٢٥)

ومن ثم ، فإننا نأمل في أن تتمكن حكومة اسرائيل ، دون المزيد من الإبطاء ، من أن تستحدث نهجا بناء موحد لبدء عملية التفاوض ، في رعاية الأمم المتحدة .

وبينما ننظر في الحالة في الشرق الأوسط ، فإننا لا يمكن أن نتجاهل الحالة المستمرة في لبنان . فالحوادث المتكررة مازالت تذكرنا بأن الأزمة التي دامت لسنوات كثيرة في لبنان لم تنته بعد ، وأن شعب لبنان لم تسنح له الفرصة بعد لمعالجة مشاكله بشكل فعال ، في جو تسوده المصالحه الوطنية . ومما له أهميته أن ينظر جميع القادة العرب ، بعين الاعتبار الى الحالة في لبنان ، في اجتماع القمة المقبل ، وأن يؤكدوا أن لمساعدتهم أهمية في التغلب على الأزمة الحالية .

وخلال العام الماضي إنصبّ اهتمام المجتمع الدولي بشكل متزايد على استمرار النزاع المسلح بين إيران والعراق ، والحالة في الخليج . إن هذا النزاع المأساوي يشكل تهديدا متزايدا للسلم والامن والاستقرار الإقليمي والدولي .

وكما أكدنا في مناسبات كثيرة ، يساورنا القلق العميق بشأن هذه الحالة ، ومازلنا نأمل في أن يشكل قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) أساسا ملائما للبلدين ، ليضعنا حدا لهذه الحرب . وقد أيدنا الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ هذا القرار . ومنذ بدء الأعمال الحربية بين البلدين المجاورين لنا استمرت علاقات الصداقة القائمة على الثقة المتبادلة مع كليهما ، مع الالتزام الصارم بموقفنا المحايد . ونحن دائما على استعداد للإسهام في عملية السلام . ولقد أدى تصاعد الموقف في الخليج والتوترات التي ظهرت في المنطقة ، الى تعقيد الحالة بشكل أكبر . وفي هذا الصدد ، فإننا نبذل كل ما في وسعنا لإزالة سوء الفهم الناشئ عن انعدام الاتصال ، وبذلنا كل الجهود لإيجاد حوار بين البلدان المعنية . ومازلنا على استعداد لبذل كل ما في وسعنا للمساعدة في هذا الصدد ، مع إبقاء علاقات الصداقة مع جميع الأطراف .

ونعتقد أن الطرفين مسؤولان ، أمام شعبيهما وأمام العالم أجمع ، بوضع حد لحرب الأشقاء هذه ، لأن هذه الحرب يمكن ، إذا ما استمرت ، أن تتحول الى واحدة من الحروب التي لم يشهد لها العالم مثيلا في التدمير . ولا ينبغي أن نهمل الحكم الذي سوف يصدره التاريخ . وإننا ندرك المعوقات السائدة في الوقت الراهن في مجلس الامن ، غير أننا نأمل ، على الرغم من ذلك ، في أن يواصل الأمين العام بذل جهوده التي تلقى تأييدا إجماعيا لدى المجتمع الدولي بأسره .

السيد أبو الحسن (الكويت) : كلما ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشكلة الشرق الأوسط ، ازداد تأكيد الحقيقة الثابتة من أن جوهر هذه المشكلة هو القضية الفلسطينية ، وأن لب النزاع العربي الإسرائيلي هو تلك القضية التي تخسر اغتصاب الوطن وكافة الحقوق من شعب بأكمله وفي وضح النهار ، وأن كل ما يحدث اليوم بالمنطقة إما متولد عنها أو متأثر بها سلبا .

ولكن بغضل الدعم الذي يلقاه الكيان الصهيوني بسخاء وبلا استحقاق ، ويندهش تجاهه الرأي العام العالمي كواحدة من مفارقات العصر ، استطاعت إسرائيل أن تقف في وجه العالم وأن تفشل كل محاولات السلام وأن تتمرد على المؤسسات الشرعية الدولية وأن تواصل احتلال الأراضي العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وأن تضم القدس الشريف والجولان العربية السورية بقرارات باطلة ولاغية كما حكمت الأسرة الدولية بذلك بالاجماع .

لقد وقف رئيس الكيان الصهيوني أمام الكونغرس الأمريكي قبل أيام ليؤكد على الالتزام بعملية السلام وعلى أن المفاوضات المباشرة مسألة حيوية وعلى أن الرغبة الجماعية الإسرائيلية هي إجراء مفاوضات . ونجد أنفسنا أمام مثل هذه التصريحات نتساءل أي سلام هذا الذي تريده إسرائيل وتدعو له ، وأية مفاوضات مباشرة تريدها ومع من ؟ ان إسرائيل تريد في حقيقة الأمر سلاما بمفهومها هي ، سلاما تفرضه القوة الفائزة بشروطها ، سلام الأمر الواقع الذي يفترض الاستسلام كمدخل له . ان إسرائيل في محاربتها للشعب الفلسطيني ولمثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية ، تفضح بذلك نوعيـة السلام الذي تتشدد به .

أليسوا إسرائيليون أولئك الذين تتم محاكمة بعضهم لمجرد أنهم يتحدثون مع فلسطينيين حول الحقوق الفلسطينية الثابتة والمشروعة ؟ وأليست إسرائيل هي التي أمرت قبل أيام بطرد أمريكي فلسطيني لمجرد أنه يدعو للمقاومة الفلسطينية السلمية بدون عنف بين عرب الأراضي المحتلة ؟ وأليست إسرائيل هي التي تحطم بتعمتها وأمام مآربها التومعية كافة صيغ السلام العادل والدائم والشامل ، وكما سمعنا في الأيام

الآخيرة على سبيل المثال من زعمائها بشأن المؤتمر الدولي المقبول من الأغلبية الدولية الساحقة ؟ وربما يذكّرنا هذا الموقف بحقيقة أن الخارج على القانون لا يدخل المحكمة طوعا ، لاسيما وان كان يتمتع بمظلة قوية وشهيته في خرق القانون لازالت نهمة .

ان كل من يقول أن العرب هم الراضون للتسويات السلمية انما يقصد بذلك التغطية على تعنت اسرائيل ورفضها للصيغ السلمية التي تضمن الحق لصاحبه ، والا لتذكّر أن العرب ، ومنذ خمس سنوات ، وهم مجمعون على خطة سلام عادل وشامل أقرها زعماءهم في قمة فاس العربية عام ١٩٨٢ وجددوا الالتزام بها في قمتهم غير العادية المنعقدة في عمان في الشهر الماضي . ولقد قامت الخطة على الاسس ذاتها التي أقرتها الشرعية الدولية التي منحتها التأييد في كل مناسبة ، وكانت بالفعل الفرصة الحقيقية أمام الكيان الصهيوني لاعادة كامل الحقوق الفلسطينية والاراضي المحتلة وإرساء السلام في المنطقة . الا أن لذات الاسباب التي شرحناها سلفا ، والجميع بالطبع يعلمها اصطدمت خطة فاس للسلام بجدار الرفض الصهيوني .

ولايزال العرب حتى هذه الساعة يدعون الى إحلال السلام . ومن هذا المنطلق انضموا الى الأغلبية الدولية في تأييد اقتراح عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، ومنذ مولد الفكرة وهم من المدافعين عنها والمطالبين بتطبيقها . ان الدول العربية تريد مؤتمرا دوليا حقيقيا ، يحضره جميع الاطراف ذات العلاقة بالمشكلة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى قدم المساواة ، ولا تريد مظلة واهية لا تملك أن تقاوم رياح الحقيقة التي ستعمف ولاشك بالدعاوى الباطلة لاسرائيل . ان السلام الحقيقي من خلال مؤتمر دولي تحضره جميع الاطراف سيغضخ ولاشك حقيقة اسرائيل ونواياها التوسعية وشهيتها العدوانية . وبالرغم من الموقف الاسرائيلي المعرقل لانعقاد المؤتمر المقترح وبالرغم من وجود بعض العقبات أمام انعقاده فان الدول العربية ستبقى تعمل بكل جد لتثبيت الالتزام الدولي بانعقاد المؤتمر ، وما دامت هذه الخطوة في رأينا حتمية على طريق السلام ، فلا بد من العمل باستمرار في اتجاه تحقيقها .

وان في رأينا أن فائدة أية خطوة يتم تحقيقها لتسوية الصراع الدائر في الشرق الأوسط يجب أن تقاس بقدرتها على علاج جذور المشكلة ، وهي مأساة الشعب الفلسطيني . ان الكويت تنطلق من ميثاق الأمم المتحدة في رفضها لضم أراضي الغيبس بالقوة ، ولذلك فهي تدعو الى الانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة .

منذ سنوات والحديث عن مشكلة الشرق الأوسط لا يكتمل ولا يكون شاملا إلا بالحديث عن مشكلة جنوب لبنان الذي تحتله اسرائيل من خلال القوة الفاشمة . واذا كانت مشكلة جنوب لبنان قد تأثرت أصلا بالقضية الفلسطينية التي هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط فقد أصبحت بعد ذلك من العناصر البارزة في معادلة الشرق الأوسط ومن أكثر نقاطها التهابا واستغراقا في العنف منذ الغزو الاسرائيلي الهجمي لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ واحتلال جزء من أرضه العربية والاستمرار في ترهيب شعبه والتنكيل به وارتكاب الاعتداءات والجرائم المستمرة ضده .

لقد حرمت الاغلبية الدولية دائما على أن تدين ، وبشدة ، استمرار الاحتلال الصهيوني لأجزاء من الجنوب اللبناني والممارسات الوحشية لقواته ضد السكان المدنيين ، ولازلنا نناشد القوى المؤثرة على اسرائيل وكل المحبين للسلام ألا يدخلوا وسعا في حملها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان والجنوب اللبناني ، ولاسيما القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) .

وكما أعلنّا في قمة الكويت الاسلامية والقمة العربية الاخيرة في عمان وأعلنت معنا الشرعية الدولية في مناسبات لا تحصى ، فان السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية ومن الاراضي العربية في الجولان والجنوب اللبناني واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، لاسيما في وطنه والعودة اليه واسترداد ممتلكاته وتقرير مصيره مستقلا وبلا تدخل خارجي وممارسة سيادته على أرضه وموارده بحرية واقامة دولته المستقلة ، التي تكون عاصمتها القدس الشريف ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : ان البند قيد المناقشة قد أدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ ٢٠ سنة ، في أعقاب عدوان اسرائيل على الدول العربية المجاورة ، وهي مصر وسوريا والأردن . وحينذاك اتخذ الاتحاد السوفياتي مبادرة باقتراح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة ، يمكن أن تعتمد فيها قرارات تؤكد من جديد المبدأ الاساسي القائل بعدم جواز اكتساب أراضي الدول الأخرى بالقوة . وبعد ذلك انعكس هذا المبدأ في مقررات أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

إلا أنه للأسف لا يزال الشرق الأوسط حتى اليوم حلبة لصراعات ونزاعات وخلافات كثيرة ومتناقضة ومتشعبة فيما بين الدول والأمم ، أثرت على نحو سلبي للغاية ليس على الحالة في المنطقة ذاتها فحسب بل في العالم كله أيضا . ان الصراع بين العرب واسرائيل ، بتاريخه الطويل وعداواته التي دامت ٤٠ سنة ، واستمرار تردّي الأوضاع في

الأراضي التي احتلتها إسرائيل نتيجة للتدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية ،
والحالة المتوترة والمتفجرة للغاية داخل لبنان وحولها ، والحرب الدموية بين إيران
والعراق - هذه هي أخطر مظاهر الأزمة في الشرق الأوسط ، التي تستوجب حلا عاجلا .
وكانت جميع هذه المشكلات منذ أمد بعيد موضع مناقشات شاملة متأنية في
منظمتنا . وصدرت نداءات عديدة لسنوات كثيرة من منصة الأمم المتحدة من أجل تسوية
عاجلة وعادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي ، بالإضافة الى وضع نهاية للحرب بين
إيران والعراق ، تطبيقا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، واستعادة سيادة لبنان ووحدة
أراضيها ووقف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لذلك البلد العربي . الا أنه لم
يتحقق تقدم حقيقي نحو حل مشكلات الشرق الأوسط حتى الآن . وعلاوة على ذلك ، تزداد
التطورات في الاقليم تعقيدا بينما تتفاقم الصراعات الحالية من جراء نشوب أزمات
جديدة .

ولا ينبغي أن نتجاهل أن مشكلات الشرق الأوسط التي لا تزال دون حل قد تنطوي على
عواقب خطيرة ، عسكرية وسياسية واقتصادية ، بالنسبة للعالم أجمع . ويرجع هذا أساسا
الى الحالة التي خلقها عدوان إسرائيل على الدول العربية وسباق التسلح الذي يولده
هذا العدوان . وتبين الحقائق أن رفض إسرائيل المتعمت للانسحاب من الأراضي العربية
المحتلة وهجماتها العسكرية المتكررة على أراضي لبنان والافتقار الى حركة حقيقية
صوب تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، كل هذه الأمور تخلق ظروفا تتم بمزيد من
التصاعد في الاستعدادات العسكرية في المنطقة وتسبب تصاعد سباق التسلح الحزوني الى
مستويات أعلى . ويكفي أن نذكر في هذا الصدد بأنشطة مركز البحوث النووية
الإسرائيلية في ديمونة ، وادماج إسرائيل فيما يسمى بمبادرة الدفاع الاستراتيجي
والتجارب الأخيرة لقذائف أريحا - ٢ والخطر الذي يتهدد البشرية من جراء أية مواجهة
عسكرية أخرى بين إسرائيل والعرب .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ان الوفد السوفياتي يوجه انتباه الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى هذه الجوانب من الحالة المزعجة في منطقة الشرق الاوسط ، واننا لا نرغب بأي حال من الاحوال في ان نعطي الانطباع بحتمية اندلاع حرب في الشرق الاوسط ، رغم ان العداوة المتبادلة التي بلغت حد التطرف قد ضربت بجذورها العميقة في الشرق الاوسط الى حد انه من السذاجة ان نعتبر ان صمت اليوم لن يتبدد .

وفي هذه الحالة يتضح أن الاعتماد على القوة والتفوق العسكري أمر غير معقول ويتنافى على نحو تام مع مصالح دول وشعوب الشرق الأوسط ومصالح السلم والأمن الدوليين . فقد أثبتت على نحو مقنع تجربة أكثر من عقد منذ أن قررت الأمم المتحدة إنشاء دولتين مستقلتين عربية ويهودية في فلسطين أن طريق المواجهة لن يؤدي إلى ضمان مصالح وحقوق أي طرف في النزاع . فضلا عن ذلك ، فإنه لم يؤد إلا إلى تفاقم حدة المشاكل الإقليمية وتعميق الشك المتبادل والكرهية . وأن المخرج الوحيد المعقول من هذا المأزق هو إيجاد حل سياسي شامل وعادل ، مع التشديد على كلمة "سياسي" ، من شأنه أن يأخذ بنظر الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية . وهذا هو السبب الذي يكمن وراء مبادرة الاتحاد السوفياتي بعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط التي حظيت بتأييد واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ولا أعتقد أن هذا النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة من قبيل الصدفة . فهو يعكس اقتناع الغالبية العظمى للدول الأعضاء في هذه المنظمة بأنه من خلال هذا المحفل وحده سوف يتسنى إعادة استتباب السلم الذي طالما انتظرتة شعوب الشرق الأوسط وتوفير الضمانات التي يمكن التمويل عليها لحقوقها في السيادة الوطنية وبقائها ونموها . وبغية تحقيق هذا الهدف ، من الضروري التخلي عن المفاهيم النمطية بأن ضمان حق طرف واحد في الوجود المستقل والأمن يعني - تلقائيا - انكار مثل هذا الحق على الطرف الآخر ، وأن الأطراف لا يمكن أن تنظر إلى بعضها البعض إلا من زاوية العداة والحقد المتبادل والتعصب . وينبغي لأطراف النزاع العربي - الإسرائيلي ، وهذا ينطبق على إسرائيل في المقام الأول ، أن تدرك أيضا أن كسر الجمود في مسألة التسوية في الشرق الأوسط لن يكون ممكنا إلا إذا قام كل طرف بتطوير خطه السياسي بشكل يأخذ في الاعتبار المصالح المتبادلة ، على أساس مبادئ المساواة والأمن المتكافئ .

وفي الدعوة إلى تسوية شاملة وعادلة للنزاع بين إسرائيل والعرب ، يستند الاتحاد السوفياتي على قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . فبموجب هذه القرارات ، يمكن التوصل إلى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس انسحاب القوات

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وإعمال حق الشعب العربي في فلسطين في تقرير المصير والسيادة والاستقلال ، وكذلك ضمان حق كل دولة من دول المنطقة في الوجود المستقل والامن .

وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط ، لاحظ ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في كتابه "اعادة الهيكلة والتفكير الجديد لبلادي والعالم أجمع" ما يلي :

"ما لم يصبح المؤتمر "مظلة" لتغطية صفقات منغلمة وتدابير منفسردة

وتوجه صوب تحقيق تسوية حقيقية في الشرق الاوسط تأخذ في الاعتبار مصالح الدول العربية ، بما في ذلك الفلسطينيين ، واسرائيل فسكون على استعداد للتعاون بشتى السبل الممكنة والمشاركة في جميع مراحل المؤتمر على نحو بناء" .

ونحن نرى أن نفس هذه الروح قد انعكست في مقررات قمة عمان لرؤساء دول وحكومات البلدان العربية التي أيدت عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة جميع اطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بالاضافة الى الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن . ويؤكد البيان الختامي للمؤتمر أهمية تعزيز وحدة البلدان العربية وتضامنها ، الامر الذي دعا اليه الاتحاد السوفياتي دائما .

وفي رأينا يتعين على المؤتمر أن يصبح آلية يمكن الوثوق بها وتطبيقها وتتسم بالكثير من المرونة وقادرة على وضع حلول وقرارات مقبولة لجميع اطراف بشأن مجموعة كاملة من المشاكل الناجمة عن النزاع العربي - الاسرائيلي بما في ذلك قضية فلسطين التي تشكل لب المشكلة . ومن الضروري في هذا السياق ألا تمس صيغة عمل هذا المؤتمر حقوق ومصالح أي طرف بل أن تتيح الاحترام غير المشروط لمبدأ سيادة واستقلال كل دولة ، وحق كل شعب في تقرير المصير ، وحق اختيار طريقه صوب تحقيق تنميته .

والسؤال الذي غالبا ما يواجه الينا هو ما المقصود ب "مؤتمر يمكن الوثوق به" . وفي رأينا ، ينبغي تهيئة الظروف اللازمة لضمان التنفيذ الفعلي للقرارات التي

يتسنى التوصل اليها اليها في المؤتمر بحيث لا تظل حبرا على ورق ، وامتثال الاطراف التام للالتزاماتها في اطار هذه الاتفاقات . وذلك الامتثال لا يمكن أن يكفله سوى الدعم الدولي القوي . وينبغي للمشاركين في المؤتمر أن يتمكنوا ليس فقط من وضع حلول تكون مقبولة لجميع الاطراف ، بل وأن يتخذوا أيضا الخطوات العملية الكفيلة بتنفيذ تلك الحلول .

وفي هذا الصدد ، لا يسعني أن أغفل قضية التمثيل الفلسطيني . ان الاتحاد السوفياتي ، ان يعرب عن تأييده ، أموة بالكثير من الاعضاء في الامم المتحدة ، لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي ، يأخذ في الاعتبار ، بين جملة أمور ، ان هذه المنظمة تحظى بالتقدير البالغ للشعب الفلسطيني وتضمن قبول الاتفاقيات التي يتسنى التوصل اليها بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الشعب العربي في فلسطين . وتوضح تجارب الماضي ، وبصفة خاصة التجربة الاخيرة ، على نحو مقنع ، ان أي قرار يصدر دون مراعاة رأي منظمة التحرير الفلسطينية مصيره الفشل . وبالتالي ، فان الاتحاد السوفياتي وغيره من الوفود العديدة تعتبر أنه من الضروري للغاية ألا يمنع مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة من المشاركة في أعمال منظمنا .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وختاما أود أن أذكر بأن الاتحاد السوفياتي قد انخرط بنشاط طوال العام الماضي في محاولة البلورة العملية لفكرة عقد مؤتمر الشرق الاوسط . وتحقيقا لتلك الغاية اجري مشاورات مكثفة مع جميع أطراف الصراع ، ومع بلدان أخرى ، بما فيها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن .

لقد شهد الشرق الاوسط على مر العقود الاربعة الماضية كثيرا من الاحداث المأساوية ، وللأسف لاتزال قائمة حتى اليوم . فما هو مستقبل الشرق الاوسط ؟ إن الواقع في الشرق الاوسط والعالم عموما يحتم على أطراف الصراع العربي الاسرائيلي أن تعتمد على المحادثات والاتفاقات المقبولة للجميع بدلا من التعويل على العنف والقوة العسكرية ، وأن تنبذ المحاولات الرامية الى فرض شروطها وحلولها . واذا تحقق ذلك بسرعة أكبر فإنه سيعود بمزيد من النفع على الجميع* .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : مشكلة الشرق الاوسط بل

مأمة الشرق الاوسط ، نعود لبحثها هذا العام كما بحثناها الاعوام السابقة لان ممارسة الطغيان مستمرة والمُرتكب معروف ، ويتحدى السلطة والقانون .

انها صورة خيال عجيب لو لم تكن حقيقة نعيشها اليوم ، أن تستطيع اسرائيل ، هذا الوليد الشرير ، لقرار مخالف للميثاق ، من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، أن تفسد نوااميس الحياة لمنطقة كاملة في العالم ، وأن تؤزق أمن شعوب كبيرة عاصرت التاريخ وعاصرها التاريخ حتى وصلت المدنية الغربية والشرقية بغض الاممة العربية والاسلامية الى ما وصلت اليه اليوم .

لقد تحدّث اريال شارون ، الارهابي الصهيوني المعروف ، وأحد صنّاع السياسة الاسرائيلية اليوم ، في محاضرة القاها في مركز الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب عام ١٩٨٢ عما أسماه "الأراضي الاستراتيجية البعيدة ولكنها المحيطة باسرائيل والحيوية لها" . وأضاف قائلا "بخلاف الدول العربية في الشرق الاوسط ودول منطقة الشرق الاوسط

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ولد بيّه (موريتانيا) .

والبحر الاحمر ، ان المصالح الاستراتيجية والامنية لاسرائيل يجب أن تتوسع لتشمل ثمانين دولة ، مثل تركيا وايران وباكستان ، وبلدان أخرى في الخليج وافريقيا ، خاصة بلدان شمال افريقيا" . انظروا حضرات المندوبين هذا التخطيط . مشكلة الشرق الأوسط ، ميدان العدوان الصهيوني ، يريدونها مجرمو الحرب الصهيونية أن تتسع لتشمل ثمانين دولة ، بما فيها كل دول العالم العربي والاسلامي الاثنتين وأربعين دولة ذات الالف مليون مواطن ، وقرابة ثمانية وثلاثين دولة أخرى .

انظروا أيها السادة ، هذا التفكير الشرير ، كيف يتسع أفقه وتتوسع مجالاته ، وكأن الساحة العالمية كلها ربما مفتوحة لهم ليخططوا ، وعلى العالم أن يبتلع . إنه الشرّ بعينه في قالب البشر .

مشكلة الشرق الأوسط ، هي المشكلة التي خلقها الوجود الصهيوني في فلسطين ، والعدوان الصهيوني على الفلسطينيين في بلادهم وأرضهم ، وعلى الاردن ، وعلى سوريا لينهب جزءا منها في الجولان ، وعلى لبنان ليغزوه ويهدد كيانه ويحاول فرض سلام اسرائيلي استسلامي عليه ، وعلى العراق شرقا ، وعلى تونس غربا ، وعلى أمة العرب بينهما ، يهدد ويتوعد كل بلد عربي ، وكل شعب عربي ، يعتدي على المقدمات الاسلامية والمسيحية ، ويتحدى الشعوب الاسلامية في مقدماتها ، في القدس وبقية فلسطين . اسرائيل مشكلة تؤرّق وتهدد أمن بلدان المنطقة وشعوبها ، ولم تتوصل الامم المتحدة لحلّها ، وسلطات اسرائيل مازالت سادرة في غيّها بلا رادع ولا وازع . هذا هو الشر الذي وقع بالمنطقة واردا من الافق البعيد ، وخالقا مشكلة الشرق الأوسط ، موضوع البحث والتحقق وتطبيق العقاب .

والسؤال ، الي متى سيستمر هذا الخطر على الشرق الأوسط ، وعلى العالم ، ويبقى أزمة تؤرّق الامم المتحدة ، وتشغل المجتمع الدولي ، وبلا حل منظور . ويريدونه قادتهم طغيانا يشمل بأشاره السيئة ثمانين دولة ، نصف الامم المتحدة . هل هنالك اجرام في التفكير ، وتفكير في الاجرام ، أفضح من هذا ؟ لا يكفي الشر الذي يبذرونه في فلسطين ، ولا يكفي ما يرتكبونه في الشرق الأوسط ، يريدونه أن يمتد الى ثمانين دولة ، نصف دول الامم المتحدة . ولكن لا عجب فهذه الامم المتحدة بكلها هنا ، تشهد

عبء ممارستهم . والسؤال : الي أين ؟ والى متى ؟

إن هذه اللامسؤولية الدولية وهذه المخططات الصهيونية ، التي تهدد سلام وأمن مئات الملايين من البشر ، آفة يتوجب على الأمم المتحدة الوقوف منها موقف الحزم . وتتحمل الدول التي تغذيها بامكانيات الاجرام ، والقدرة على الاستمرار فيه ، أكبر مسؤولية فيما ترتكبه اسرائيل ، من أعمال تهدد أمن المنطقة ، وأمن دول خارج المنطقة . ليست الاسلحة الكيميائية ، أو الاسلحة النووية ، هي الخطر الأكبر على البشر ، وليست الامراض الفتاكة ، أو الازمات الاقتصادية هي أكبر تهديد لكيانات الأمم ، إنهم الشريرون من البشر الذين يلعبون بمصائر الشعوب والأمم ، آفة الشر ومصدر الخطر . وتقف القيادات الاسرائيلية في فلسطين ، بماضيها الارهابي وحاضرها الاجرامي ، أكبر وأخطر مثل للشر والشريرين . انهم بهذا التفكير المنكر يمثلون أكبر الاخطار التي تهدد سلامة الشعوب في منطقة الشرق الاوسط وخارج منطقة الشرق الاوسط . بل إن هذه القيادات تمثل أكبر خطر على الشعب اليهودي نفسه ، وأكبر تهديد لمستقبله وأمنه وسلامته . وهم يرتهنونه لظروف خارجة عن ارادتهم ، ويركبون تيارا مخالفا للتاريخ . إنه جهل القيادات اللامسؤولة وخطر الشر الاعمى وغرور القوة الاصطناعية ، بيد أناس حاكم التاريخ أمثالهم في الماضي ، وحكم عليهم بجرائم الحرب . لقد سار أمثالهم في الماضي بشعوبهم الى الخراب . والتاريخ مليء بالمغامرين الذين سبقوهم لمثل هذا . ظنوا أنهم ربحوا معارك ، ولكنهم خسروا الحرب في النهاية ، وكانت النتيجة واحدة في جميع الحالات ، نهاية المغامرة والمغامرين .

إن تهاون الأمم المتحدة في معالجة الشرّ الإسرائيلي المكشوف الذي يجري أمام سمع العالم وبصره ، يحمّل المجموعة الدولية مسؤولية كبيرة عما وصلت اليه قضية الشرق الأوسط . وهل في هذه المنظومة العالمية كلها اليوم ، عضو آخر يقوم كيانه على تهديد كلّ جيرانه ، على العدوان عليهم بكل وسائل آلات الحرب ، على احتلال بلادهم وتهجير سكانهم . هل في هذه المنظومة كلّها اليوم عضو غير اسرائيل يجرؤ على تحدي العالم أربعين سنة : تهجير شعب من بلده والاقامة على أرضه ، واحتلال بقية فلسطين ، وغزو لبنان ، والاستيلاء على جزء من سوريا ، ووضع جزء من لبنان تحت احتلاله المباشر وغير المباشر ، والقيام بالغارات الجوية على العراق ، وضرب تونس البعيدة بالطائرات . تصوروا مثلا لو قررت دولة اشتراكية أن تضرب بالطائرات مراكز في بلدان أخرى تضم هيئات تقاوم الاشتراكية الدولية ، تصوروا لو قررت دولة رأسمالية أن تضرب بالطائرات مراكز في بلدان أخرى تضم هيئات تقاوم الرأسمالية ، كيف تصبح الساحة العالمية ؟ ماذا تكون الحصيلة ؟ أما اسرائيل ، الوليد الشرير ، فتستطيع أن ترتكب كل الجرائم ، في كل البلدان ، وتظلّ عضوا بينكم ، تسرق البشر من امريكا اللاتينية وأوروبا ، تسرق اليورانيوم من الولايات المتحدة وتسرقه من بواخر أجنبية في عرض البحر ، وتختطف البوارج الحربية من المياه الحالية . تتجسس السلطات الصهيونية على سلامة أصدقائها وأصحاب نعمتها ، تسرق أسرارهم وتعمل ضد مصالحهم في الشرق الأوسط ، ترسل أجهزة الاغتيال لقتل الافراد في بلدان أوروبا وغير أوروبا ، بل تبدي هذه الجرأة في الاعتداء على كرامة الزعماء والرؤساء لإرهابهم ، ثم تجلس هنا بينكم وكأنها في حصانة من العقاب . ألستم مسؤولين أنتم أيضا الى حد كبير عن السكوت عن هذا يا حضرات المندوبين ؟

تقرير الامين العام بين يدينا ، والامين العام يقول فيما لم يورده في التقرير أكثر مما شرحه فيما ذكر ، فهذه امكانياته الآن في معالجة الموقف في الشرق الأوسط . لكننا نريد من الامين العام ، ومقدرته على التحرك كبيرة والثقة التي يتمتع بها وافرّة ، دورا أكثر فعالية في مجابهة الموقف .

اسرائيل ترفض حل مشكلة الشرق الاوسط ، وترفض حتى عقد مؤتمر دولي لبحث حل لمشكلة الشرق الاوسط . وكل تبرير لموقفها غير هذا ، هو خداع في الالفاظ ومراوغة في الاسلوب . فماذا تريد السلطات الاسرائيلية إذن ياسعادة الرئيس ؟ ماذا تريد الصهيونية ؟ ماذا يريد جنرالات الارهاب في تل أبيب ؟ هل يريدون استمرار حالة الحرب ؟ هل يريدون استسلاما عربيا ؟ انهم يخدعون انفسهم ، ويخدعون اتباعهم ، بما ينالونه من دعم خارجي بعيد المدى ، حين يتصورون أن أهدافهم الحقيقية التي أشرنا إليها أمر ممكن الوصول إليه .

أربعون سنة من العدوان الصهيوني في فلسطين ومنطقة الشرق الاوسط ، ماذا كانت حصيلته على الاسرائيليين ؟ وماذا كانت حصيلته على المنطقة ؟ وماذا كانت حصيلته على العالم ؟ على الاسرائيليين : لقد وسعوا رقعة الخطر الذي يعيشون فيه . لقد ممددوا حدود الخطر الذي يؤرقهم باستمرار . وكلما خاضوا معركة وظنوا أنهم ربحوها ازداد تعرضهم للخطر بعد كل معركة ، وأدركوا أنهم لم يربحوا الحرب . انهم لن يربحوا الحرب ، لقد زاد شعورهم وادراكهم بعدم الاطمئنان بعد كل جولة عسكرية بادروا بها وظنوا أنها تجلب لهم الامان . وكلما زادت قدرتهم في المنطقة على ايقاع الخراب والدمار ، وقتل البشر ، زاد تصميم المنطقة على ردعهم ومقاومتهم ، مهما طال الزمان ، وزادت القناعة بأنهم لا يريدون السلام ، وانما يريدون فرض الاستسلام ، يريدون أن يستسلم مائتا مليون عربي و ألف مليون مسلم حفنة من ثلاثة ملايين من المستوطنين الاسرائيليين الاجانب .

انهم عنصر عدم استقرار الامن في المنطقة كما تشاهدون وتسمعون . إن تهديدهم لامن المنطقة هو لبّ المشاكل الدولية التي أصبحت تمس المصالح العالمية في المنطقة وما حولها ، والتي ما كانت لتكون لولاهم ، وما كانت لتستمر ، لولا كفرهم بكل المواثيق والمبادئ ، ومحاربتهم لكل محاولة ببناءة لسلام متوازن في المنطقة . وإلا فلماذا رفضهم مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة فان عام ١٩٨٢ ، وأكرر أنها كانت فرصة تاريخية لو كانوا صادقين .

لابد أن ننادي الأمم المتحدة مجددا كما ناديناها في الماضي ، وأن نناديها
دولة دولة ، حتي تقرر كل دولة ، صغيرة أو كبيرة ، مسؤوليتها في حل مشكلة الشرق
الاطوسط . بل لابد أن تعالج المنظمة الدولية أمر العدوان الاسرائيلي في الشرق الاوسط
بحزم وتصميم . لابد أن تعالج المنظمة الدولية أمر رفض اسرائيل كل مبادرة للسلام
بالعقوبة اللازمة ، وأن تعالج أمر الممارسات الاسرائيلية المخالفة لكل المواثيق
والحقوق ، في فلسطين العربية ، وفي بقية بلاد العرب التي اعتدت عليها لان ، أمر
أكثر من مليونين من اللاجئين في المخيمات ، ينتظرون العودة الى بيوتهم وأراضيهم .

لابد أن تعالج أمر حقوق شعب كامل المقومات والاهلية ، اغتصبت بلاده ووطنه . لابد من مواجهة الحقائق الخطرة والخطيرة التي لم تزدها السنوات إلا توسعا وازديادا . لابد من معالجة أمر طفمة من المغامرين السياسيين والعسكريين ، الذين مكنتهم مساعدات بعض الدول الاعضاء هنا ، من بناء آلة حرب اسرائيلية تهدد أمن بلاد العرب والمسلمين ، مبتدئة بشعوب الشرق الاوسط .

تصوّروا حضرات السادة لو كان هذا العالم العربي خاليا من آلة الحرب والشر والعدوان الصهيوني ، تصوره واحة أمن وأمان ، ومصدر اشعاع روحي وحضاري للعالم ، كما كان في ماضي التاريخ ، وقد أعطى العالم عبر القرون أروع التراث الحضاري العلمي والثقافي ، وأعظم المزايا الروحية . وانظروا اليه الآن مع هذه المصيبة ، ساحة قتال وميدان خراب ودمار . حتى السلام المتوازن في الأفق يبدو بعيد المنال . فما هو الحل أيها السادة ، اذا لم يكن سلاما متوازنا هو الهدف ؟ فما هو الهدف وما هو المطلوب ؟ لن يكون الحل سيطرة صهيونية لاشك ، لكن على الدول الاعضاء أن تعيد تقدير الموازين في مشكلة الشرق الاوسط ، وأن تعمل لسلام قائم على مبادئ ميشاق الأمم المتحدة ، سلام متوازن سبق للعرب أن اقترحوه في قمة فاس عام ١٩٨٢ ، مخرجا من هذا المأزق الذي يتهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم ، وترفضه السلطات الاسرائيلية لانها لا تملك القدرة على تقدير الموازين .

إن تأجيل النظر بجديّة كافية الى خطورة الوضع في الشرق الاوسط ، لن يزيّد الوضع إلا خطورة على السلام العالمي ، كما يعطي السلطات الصهيونية قناعة زائفة ، ويعطي مؤيديهم ، وهما كاذبا خطرا ، بأن الامور تسير في صالحهم ، وهم يعرفون في قرارة نفوسهم أن الايام تسير ضدّهم وأن حالهم اليوم ، بعد أربعين سنة ، أسوأ مما كان في أي وقت مضى ، فالى متى سنسمح لهذا الحال أن يستمر ؟

السيد بيتاركا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاكثر من

أربعة عقود الآن ، لاتزال منطقة الشرق الاوسط واحدة من أكثر بؤر التوتر والحرب تفجرا في العالم . ولعدد من الدورات لايزال ممثلو بلدان عديدة يعربون دون انقطاع عن قلقهم بشأن الحالة المتوترة التي تهدد بالخطر الحالة السائدة في تلك المنطقة ، وعن

رغبتهم في التوصل الى تسوية عادلة دائمة لمسألة الشرق الاوسط . وتشهد الاحداث والحقائق على مزيد من التصعيد للحالة في المنطقة ، وعلى أن عقبات ومعوقات وتعقيدات جديدة قد برزت على طريق تسوية مسألة الشرق الاوسط .

إن التطورات التي وقعت في المنطقة منذ الدورة الماضية للجمعية العامة تشهد على أن التوتر في منطقة الشرق الاوسط يزداد باستمرار ، وعلى أن التهديدات والاطار ذات الأثار الخطيرة على شعوب هذه المنطقة وعلى السلم والامن الدوليين تتزايد بشكل مستمر .

إن الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني تواجه في الوقت الحاضر صعوبات ومعوقات جديدة في كفاحها من أجل تحقيق مطامحها المشروعة والتمتع بحقوقها الوطنية غير القابلة للتصرف . وتكثيف أنشطة اسرائيل الرامية الى الضم ، وأعمالها العدوانية وأعمالها المسلحة ضد لبنان والتنافس بين الدول الكبرى وتدخلها المستمر في منطقة الشرق الاوسط وقيامها بأنشطة معادية للعرب بشكل عام ، كلها عوامل دائمة تساعد على الإبقاء على الحالة الخطيرة المتفجرة في المنطقة وحولها . ولقد زادت من تفاقم الحالة مؤخرا الاحداث الدموية في لبنان وحرب الاشقاء بين ايران والعراق ، والتصعيد الراهن للتوتر في منطقة الخليج .

وكما ذكر مرارا في الماضي ، أيضا ، تعتبر تسوية قضية فلسطين ، دون شك ، جوهر مشكلة الشرق الاوسط . إلا أنه لم يحرز تقدم حقيقي لتحقيق هذه التسوية ، بل على العكس من ذلك ، لا يزال الشعب الفلسطيني وحركة تحرره الوطني هما الهدف الاساسي للضربات التي يوجهها الصهاينة الاسرائيليون والمناورات والمؤامرات الفادرة التي تحيكها الدول الكبرى والرجعيون . وتلك الاستراتيجية الرجعية ترمي دائما الى تحطيم تلك الحركة وتقويض وحدة البلدان العربية بشأن القضية الفلسطينية وكفاحها لتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة واستئصال آثار العدوان الامبريالي والصهيوني .

خلال هذا العام أيضا واصل الصهاينة الاسرائيليون بمزيد من الكثافة والطمرة أعمالهم الاستفزازية وتهديداتهم وأعمالهم العدوانية ضد الشعوب العربية ، ولا سيما الشعب الفلسطيني لارغامها على الاستسلام للابتزاز الاسرائيلي ولمطالب الضم .

إن قصف لبنان المستمر بالقنابل ، ولاسيما مخيمات الفلسطينيين ، والعمليات العسكرية المتكررة على أراضي ذلك البلد ، والممارسات الاجرامية التي يقام بها ضد السكان الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الاراضي المحتلة دليل واضح على عدوانية اسرائيل المتزايدة وعلى نواياها التوسعية . ومع ذلك ، فإن الصهيونيين الاسرائيليين - كما اوضحت أعمالهم الاخيرة ضد لبنان تنفيذا لسياستهم التوسعية - يعربون بشكل علني عن أطماعهم التوسعية الجديدة على حساب بلد ذي سيادة ، هو لبنان . والاحداث الجارية في لبنان حيث تدور للأسف حرب بين الاشقاء نتيجة المكائيد والمؤامرات المعادية للعرب التي تحيكها الدول الكبرى واسرائيل ورجعيون آخرون - تستغلها الصهيونية الاسرائيلية ذريعة لشن أعمالها العدوانية ضد ذلك البلد ومحاولاتها للقضاء نهائيا على الفلسطينيين ، وإلجبار أكبر عدد ممكن منهم على الفرار من لبنان .

وفي حملة تصعيد العدوان والغطرسة التي يمارسها الصهاينة الاسرائيليون ، والتفاقم المستمر للحالة في الشرق الاوسط ، ليس من الصعب التعرف على الدور الذي يطلع به الامبرياليون الامريكيون الذين كانوا ولا يزالون مؤيدي ومحرضي ومساندي اسرائيل الرئيسيين الذين يمدونها بالمساعدة الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية غير المحدودة .

إن اسرائيل تستفيد أيضا بشكل كبير من الحالات الخطيرة السائدة في الشرق الاوسط نتيجة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ورغم المناورات الديماغوغية والسياسية والدبلوماسية التي يلجأ اليها ليظهرا على أنها صديقان لكل البلدان العربية ، فإنهما يظهران علانية أنه يههما كثيرا أن تصرّ اسرائيل على عدوانها الصهيوني وأنشطتها المزعومة لاستقرار في منطقة الشرق الاوسط . والدولتان العظميان ، بصرف النظر عن مصلحة كل منهما على حد في الابقاء على نفوذها وهيمنتها في المنطقة وتعزيزهما ، يهتمان أيضا بالابقاء على حالة "اللاسلم واللاحرب" . إن أنشطة الدولتين العظميين والصراعات والخلافات المتنوعة التي تشيرانها بين بلدان المنطقة ، توفر لهما حجة للابقاء على وجودهما السياسي والعسكري في المنطقة وحولها ، وتحفظ لهما سوقا دائمة تبيعان فيها أسلحتهما ومعداتهما العسكرية الاخرى .

ان سياسة الهيمنة والعدوان التي تتبعها الدولتان العظميان ، وانشطة التآمر وإشارة الخلافات ، المعادية للعرب ، توفر لاسرائيل مزية الحصول على نحو مستمر على سيل من المعونة الاقتصادية والعسكرية وعلى التأييد المعنوي والسياسي والدبلوماسي من الامبريالية الامريكية من ناحية ، وعلى المساعدة في إمداد اسرائيل بالموارد البشرية التي تستخدم كمستوطنين لسكنى الاراضي التي ضُمَّت وكوقود في أعمال العدوان وبالتشجيع من سياسة موسكو المعادية للعرب من ناحية أخرى . ان التقارب الاخير وزيادة الاتصالات مع اسرائيل دليلان يؤكدان هذه السياسة التي تتبعها موسكو .

وخلال هذا العام ، حاولت الدولتان العظميان ، وبمفة خاصة الولايات المتحدة الامريكية ان تخلق بؤراً جديدة للتوتر والصراع في الشرق الاوسط بغية إشارة خلافات وضائن جديدة بين البلدان في هذه المنطقة . وفي هذه الاثناء بينما يحاول الاتحاد السوفياتي عن طريق مناوراته السياسية والدبلوماسية ان ينفذ إلى كل ركن من أركان المنطقة عن طريق تقديم "مساعداته" لحل المشكلات القائمة ، تستفيد الولايات المتحدة من الحالة المتوترة التي نجمت عن الحرب الدائرة بين ايران والعراق في الخليج ، حتى توسع من وجودها العسكري في المنطقة . وبالإضافة إلى ذلك تضع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كل على انفراد ، مخططات ومناورات خادعة تتعلق بما يسمى بالحلول السياسية لمشكلات الشرق الاوسط وتعمل على تحقيق هذه الحلول عن طريق مفاوضات تجري تحت اشراف الدولتين العظميين وبآليات تختارها هاتان الدولتان وتستخدمانها دائما لتحقيق أهدافهما في الهيمنة بما يضر بمصالح الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني .

وفي الاونة الاخيرة جرى حديث عن عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الاوسط . وقد حدد رئيس وفد البانيا في الخطاب الذي ألقاه أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة ، موقف بلادنا فيما يتعلق بهذا المؤتمر وذكر ما يلي :

"اننا نعتقد أن أي مؤتمر يعقد بشأن هذه المشكلة لن يكون مثمرا إذا تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية أو إذا حاول إيجاد بديل لها . وستتضاءل نتائج هذا المؤتمر بصورة أكبر إذا لم يعالج لب مشكلة الشرق الأوسط - ألا وهي المشكلة الفلسطينية" . (A/42/PV.14 ، ص (٤))

ان حل المشكلة الفلسطينية وإعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني كانا السبيل الوحيد للحل الحقيقي لمشكلة الشرق الأوسط ، وسيظلان كذلك . والنضال الطويل لهذه الشعوب من أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة ، والجهود الجبارة للشعب الفلسطيني الشهيد وتضحيات الشعب اللبناني تشهد على أن هذه الشعوب لا تقبل الإذعان للاحتلال الاجنبي والقمع ، كما أن نضالها التقدمي والمحب للحرية معروف في العالم كله . وفي عملية النضال الطويل هذه ، اكتسبت الشعوب العربية القدرة على التمييز بين الاصدقاء والاعداء وأصبح لديها اقتناع بأن تعزيز وحدتها أمر لا غنى عنه لمواجهة الاعداء المشتركين .

وأصبحت الشعوب والبلدان العربية تدرك أكثر من أي وقت مضى أنه عن طريق التغلب على الخلافات والعداوات التي تشيها الدول الامبريالية والرجعية ، ومن خلال توحيد صفوفها ، ستمكن من مقاومة النوايا الشريرة لاعدائها ومن إحباط محاولات ومخططات الدولتين العظميين الموجهة ضدها .

اننا نشعر بسعادة حقيقية عندما نرى كل خطوة تتخذها الشعوب العربية الصديقة على طريق تعزيز وحدتها . ونحن نحيي بإخلاص وصدق كل تطور ايجابي فيما يتعلق بتعزيز الوحدة والمبادرة القتالية في صفوف الحركة الفلسطينية بقيادة رئاستها الوحيدة ، منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ناحية أخرى ، فإننا كأصدقاء قدامى للشعوب العربية نتمنى مخلصين أن تنتهي الحرب بين الأشقاء في لبنان ، وبين ايران والعراق ، وبذلك يمكن تقديم خدمة عظيمة لقضية الشعوب والبلدان في هذه المنطقة في جهودها من أجل مقاومة الاعداء المشتركين ، وهم الدولتان العظميان واسرائيل .

وفي الختام أود بالنيابة عن الوفد الالباني ، أن أكرر أن جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، حكومة وشعبا ، ستقدم كمادتها التأييد الذي لا يفتر للقضية العادلة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الشقيقة في نضالها ضد العدوان الامبريالي والصهيوني ومن أجل تحرير الاراضي العربية . وسوف نؤيد دون تحفظ نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه وحقوقه الوطنية .

السيد فاليريو (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تناقش الامم

المتحدة مسألة الحالة في الشرق الاوسط منذ أربعة عقود تقريبا . واتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات لا حصر لها لم تنفذ حتى الآن . والواقع ان الحل العادل لقضية فلسطين هو العنصر الاساسي في البحث عن تسوية سياسية دائمة ومنصفة في الشرق الاوسط .

منذ أربعين عاما اتخذت الجمعية العامة قرارا توصي فيه بإنشاء دولتين فسي فلسطين ، دولة يهودية ودولة عربية . ولئن كانت اسرائيل قد نشأت فإن دولة فلسطين لم تنشأ حتى الآن .

وفي نفس الوقت اضطر ملايين من اللاجئين الفلسطينيين إلى العيش في أماكن أخرى ، أما الذين بقوا في الاراضي المحتلة فإنهم يواجهون سياسات التمييز العنصري والاستغلال والامتهان . وأدى التوسع المستمر في إقامة المستوطنات الاسرائيلية فسي الضفة الغربية إلى دمج تلك الاراضي في اسرائيل . وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى عدم الاستقرار والعنف وفقد الارواح البريئة نتيجة للاحتلال الاسرائيلي ، والواقع ان الأمين العام حذر بأن الحالة لا تزال :

"... متفجرة ، مع ما لذلك من عواقب تتعلق بالمجتمع الدولي بأسره

وليس بالمنطقة وحدها" . (A/42/714 ، الفقرة ٣٦)

وحاول المجتمع الدولي ، خلال السنوات الماضية إيجاد حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين . وقد حظيت هذه الجهود بزخم جديد نتيجة لعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . ودعا اعلان جنيف

الذي اعتمد في نهاية المؤتمر إلى عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط على أساس مبادئ الميثاق والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، بغية تحقيق حل دائم وعادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي يكون أحد عناصره الاساسية اقامة دولة فلسطين المستقلة . وأقرت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة توصيات مؤتمر جنيف . وبدأ الأمين العام في اجراء مشاورات تنفيذًا للولاية التي أوكلت اليه بموجب القرار ٤٩/٣٩ دال . وفي ذلك الوقت أعربت الهند عن موافقتها الكاملة على خطة العمل التي اقترحها الأمين العام ، واقترحت الإبقاء على شيء من المرونة في اختيار المشاركين في المؤتمر . وكنا نرى أن الحالة في الشرق الأوسط تستوجب اتخاذ تدابير تحضيرية عاجلة حتى ينعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن .

ومنذ ذلك الحين وقعت أحداث كثيرة ومع ذلك لا يزال المؤتمر الدولي للسلم هو الإطار الوحيد المعقول للتوصل إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط . وقد حظي هذا الإطار بقبول دولي متزايد على مر السنين ، حتى في الدوائر التي كانت تتردد في الماضي في الموافقة على عقد هذا المؤتمر أو التي كانت ترفض عقده .

لقد بذل الأمين العام جهودا استثنائية للترويج لعقد مؤتمر سلام دولي معنسي بالشرق الأوسط . وقام باجراء مشاورات مستفيضة مع أطراف النزاع ومع الدول المعنية وأعضاء مجلس الأمن . وقد لاحظنا تفاؤله المتسم بالحذر بشأن التطورات التي حدثت في العام الماضي . واقتبس من تقريره ما يلي :

"ولقد وجدت في التطورات المؤاتية التي وقعت في السنة الماضية في المحيط السياسي فيما يتعلق بمستوى وتواتر الاتصالات بين الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وفيما بينهم وبين الأطراف المعنية ، خير مشجع لي . ومما شجعتني أيضا أن فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة قد أوليت أسبقية عليا بين الأطراف العربية في النزاع ، وكانت موضع مناقشات حيوية داخل إسرائيل . لذلك فإن هذه الاتجاهات الايجابية ، بالإضافة إلى اتفاق الآراء الدولي المتزايد لصالح التبكير بعقد المؤتمر ، تتطلب منا توحيد الصفوف والاستفادة من الاساس الذي تم ارساؤه حتى الآن . (A/42/714 ، الفقرة ٣٤)

ان المشكلة الفلسطينية ما برحت إحدى الشواغل الاساسية لبلدان حركة عدم الانحياز ، إذ أنها أكدت مؤازرتها للقضية الفلسطينية في الاجتماع الاخير لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراي . ولقد بذلت اللجنة التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز جهودا كي تستكشف ، عن طريق الحوار والتشاور ، السبل والوسائل الكفيلة بعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن .

وشمة تطور هام يتمثل في تزايد الادراك داخل إسرائيل نفسها لان السلم مسألة تتسم بأهمية قصوى ، وأن الحالة الراهنة تشوّه نفس المبادئ التي تزعم إسرائيل انها تنهض عليها . ونأمل أن تتعزز هذه الآراء - وهو ما يجب أن يحدث ، وأن يتحقق قريباً التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للمشكلة الفلسطينية تركز على إقرار حق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير المصير .

ان الحالات تتطور والعالم يتقدم . ونلاحظ أنه بدأت تظهر آفاق جديدة اليوم على الساحة الدولية . فالسلم والأمن حيويان وهامان لجميع الدول في الشرق الأوسط . ومن غير المقبول أن يكون أمن احداها أكثر أهمية من أمن غيرها .

ان كفاح الشعب الفلسطيني قد اتم بالشجاعة والتضحيات والحزن والمآسي ، وهو لا يزال يجسد الوعود التي نكثت والامال التي تبددت ، ويشكل أحد التحديات الكبرى لضمير البشرية .

بالأمس ، وفي هذا المبنى بالذات احتفلنا بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني . وقد بعث رئيس الوزراء راجيف غاندي برسالة خاصة بهذه المناسبة أكد فيها مجدداً تأييد الهند الراسخ للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقرار حقه في تقرير المصير وفي أن يكون له وطن . وأقتبس من رسالته ما يلي :

"على الرغم من الكفاح البطولي الطويل ، لا يزال الشعب الفلسطيني محروماً من حقه المشروع وغير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولته الخاصة به .

"ولا يمكن أن يكون هناك سلم دائم في الشرق الاوسط طالما لم تتحقق التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني" .

ويود وفد بلادي أن يفتنم هذه الفرصة ليسلم بالدور الهام الذي تؤديه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية . والهند بوصفها عضواً في اللجنة تؤيد اللجنة في جهودها لضمان إقرار حقوق الشعب الفلسطيني وتميز قضيته . وعلى الرغم من أن التوصيات الأساسية للجنة لا تزال حتى الآن حبرا على ورق ، فقد أدت أنشطتها خلال السنوات الماضية إلى زيادة تأييد المجتمع الدولي لقضية الشعب الفلسطيني .

السيد الكواري (قطر) : سيدي الرئيس ، مرة أخرى قالت الجمعية

العامة كلمتها في قضية الشرق الاوسط ، وذلك في قراراتها في الدورة الماضية حيث أكدت ان مسألة فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط ، وأنه لن يكون هناك سلم شامل دائم وعادل دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ وانسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس ؛ وانسحاب اسرائيل

من الجولان العربية والجنوب اللبناني المحتل ، واشترك جميع الاطراف في إيجاد حل دائم وشامل ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

كما أكدت الجمعية العامة مرة أخرى أن قرار اسرائيل بمد ولايتها وتطبيق قوانينها ونظمها الادارية على مدينة القدس هو قرار باطل وغير شرعي ، وعبرت مرة أخرى عن أسفها لقيام بعض الدول الاعضاء بنقل مكان سفاراتها إلى مدينة القدس . كذلك شجبت الجمعية العامة مجددا قرار اسرائيل بتطبيق قوانينها على مرتفعات الجولان العربية المحتلة ، وإقامة المستوطنات غير الشرعية فيها ، وفرض الجنسية الاسرائيلية على المواطنين السوريين ، واصفة ذلك كله بأنه مخالف لاحكام اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب .

ونددت الجمعية العامة باستمرار بعض الدول في مد اسرائيل بالاسلحة الحديثة ، فضلا عن المعونات المالية الكبيرة ، وأهابت الجمعية العامة بكافة الدول الاعضاء أن تكف عن تقديم العون العسكري والمادي لاسرائيل ، وأن تقطع علاقاتها بها من أجل عزل اسرائيل في كافة المجالات . ونتطلع إلى أن تؤكد الجمعية العامة هذه القرارات في هذه الدورة .

ان هذه القرارات ، والقرارات الاخرى المادرة والتي ستصدر عن الامم المتحدة إنما تؤكد الشرعية الدولية لنضال الشعب الفلسطيني .

ان المقاومة الباسلة والمتواصلة من قِبَل الشعب الفلسطيني حق مشروع أقره ميشاق الامم المتحدة . وإن واجب العالم أن يقف إلى جانب هذا الشعب في نضاله المتواصل حتى يحقق أهدافه المشروعة .

وما يقال عن المقاومة الفلسطينية يقال كذلك عن المقاومة في جنوب لبنان ، التي أعطت مثالا يحتذى في اللفة الوحيدة التي يفهمها العنصريون في تل أبيب . كذلك لا يمكن إلا أن نحني رؤوسنا إعجابا بمقاومة الشعب العربي في الجولان لقرارات المحتل الصهيوني ، ورفضه لاجراءاته محافظة على شخصيته القومية .

منذ أربعين سنة - عمر الاحتلال الصهيوني لفلسطين - وقرارات المنظمة الدولية بمختلف أجهزتها تتوالى حتى بلغ عددها المئات بحيث أصبح موقف المجتمع الدولي من هذه القضية والأسس التي يجب مراعاتها في حلها واضحة كل الوضوح . غير أن إسرائيل بإصرارها على إنكار حقوق الشعب الفلسطيني وتمسكها بالبقاء في الأراضي العربية التي احتلتها في حروبها المتتالية ضد العرب ، قد أقامت سداً منيعاً في وجه حل قضية الشرق الأوسط بحيث أصبح هناك بون شامع ومفارقة مؤلمة بين قرارات الأمم المتحدة المتوالية وبين الواقع الذي تعيشه ما أُطلق على تسميته بمنطقة الشرق الأوسط . والمسؤولية في ذلك ليست مسؤولية إسرائيل وحدها بل هي أيضاً وبغض الدرجة مسؤولية أولئك الذين يساندون إسرائيل . إذ كانت النتيجة استمرار الركود الذي خيم على الوضع الخطير في الشرق الأوسط مما عرّض مصداقية الأمم المتحدة لازمة حادة سببها بقاء قراراتها دون تنفيذ ، وأوجد تهديداً خطيراً ومستمرًا للأمن والسلم الدوليين مما جعل الوضع في الشرق الأوسط قنبلة زمنية تهدد بالانفجار في أية لحظة ما لم يبادر المجتمع الدولي بنزع الفتيل المشتعل . ونحن واثقون أن أبناء فلسطين والجولان وجنوب لبنان لا يخوضون معركة من أجل تحرير أراضيهم فقط بل هم يخوضون معركة مصداقية الأمم المتحدة وفرض قراراتها .

ان الجانب العربي في نزاع الشرق الأوسط ما برح منذ سنوات يطالب بالحل السلمي الشامل والعاقل ويسعى إلى إيجاد الوسيلة الموصلة لذلك الحل . وقد أكدت قرارات مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان في الشهر الماضي رغبة الدول العربية في التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط ، ودعت تلك القرارات إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة تحضره كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، كما تحضره الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن . وقد صدر هذا القرار من أعلى مستوى لاتخاذ القرار السياسي في الدول العربية بحيث لا يبقى بعد ذلك مجال للتشكيك في رغبة الجانب العربي في التوصل إلى السلام القائم على العدل وبحيث أصبح واضحاً للجميع من هو الطرف الذي يتقاعس عن سلوك ذلك الطريق المؤدي إلى السلام ويرفض فكرة المؤتمر الدولي التي أصبح ينادي بها العالم كله .

ان بلادي التي أيدت حقوق الشعب الفلسطيني ووقفت إلى جانبه باستمرار تحيي نضاله من أجل أهدافه المشروعة وكذلك تحيي الشعب العربي في الجولان وفي جنوب لبنان وتتطلع إلى اليوم الذي تنقش فيه محابة الاحتلال وتعود الأمور إلى نصابها وتتحقق فيه الشرعية الدولية ، اعترافا للشعوب بتقرير مصيرها وحفظا لقيم الأمم المتحدة ومبادئها .

الرئيسي : والان أعطي الكلمة للمراقب عن جامعة الدول العربية ، عملا

بقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ثأتي المناقشة بشأن الحالة في الشرق الاوسط في منتصف الطريق بين اجتماع قمة جامعة الدول العربية في عمان ، الذي انتهى في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ واجتماع قمة الدولتين العظميين الرئيسيتين المقبل ، الذي من المقرر أن ينعقد في واشنطن في ٧ كانون الاول/ديسمبر .

وقد تكون هذه لحظة مؤاتية لالتماس الدعم الذي يطمح اليه العرب ويكافحون من أجله ، تلبية للشواغل والحقوق العربية . ان التضامن الذي ما فتئت تتمتع به قضايانا العادلة في هذه الجمعية العامة على مدى السنين يعطينا قوة دفع كبرى لمواصلة سعينا من أجل السلم العادل ويعزز التزامنا بالامم المتحدة وايماننا بقدرتها على أن تعيد الحقوق التي اغتُصبت والسلامة التي انتهكت انتهاكا صارخا . ان هذا الايمان وهذا الالتزام قد اهتزا مرارا عندما وجد شعبنا قرارات اتخذتها اغلبية كبرى في هذه الجمعية ترفضها اسرائيل ومؤيديها بلا رادع ، وحينما وجد أن قرارات مجلس الامن لا يمكن تنفيذها في مواجهة الاطراف الخارجة على النظام .

وربما كانت الرسالة التي ينبغي أن تبعث بها هذه الجمعية إلى اجتماع قمة الدولتين العظميين هي أنه ينبغي اظهار اهتمام أكبر باليات الامم المتحدة وقراراتها وأن تعاونهما بالنسبة للمسائل الخاصة بالشرق الاوسط - سواء كان ذلك فيما يتعلق بالصراع بين العراق وايران أو التوتر في الخليج أو الصراع العربي الاسرائيلي - يمكن

أن يكون حجر الزاوية بالنسبة لإعطاء هذه المنظمة الحيوية اللازمة التي تمكّنها من أن تؤدي وظائفها في حسم المشاكل الاقليمية . فضلا عن ذلك فإن تنشيط الأمم المتحدة يمكن أن يزيل الكثير من المسائل الخلافية التي ، إذا ظلت بغير علاج ، يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الصراع وتكون أرضا خصبة للعنف والتوتر ، الأمر الذي يمكن أن يقوّض الكثير من الترتيبات والاتفاقات التي قد تتوصل إليها الدولتان العظميان .

وبعبارة أخرى ، عندما قررت القمة العربية التعبير عن التزام الدول العربية القوي بالأمم المتحدة ، سواء فيما يتعلق بوقف الحرب بين العراق وايران أو بالتصدي لشتى آثار العدوان والتوسع الاسرائيليين في الأراضي العربية ، أشارت إلى تأييدها لدور الأمم المتحدة كما حدده الميثاق وشتى القرارات .

وأنا واثق من أن هذه الجمعية يمكن أن تتجاسر على توجيه نداء لزعيمَي الدولتين العظميين بأن يدركا نفوذهما المعنوي والسياسي ، وأن يدركا أن من مصلحتهما في النهاية أن يصبح هذا النفوذ قوة للسلم والعدالة اللذين يتوخاهما الميثاق . قد يبدو هذا الاحتمال بعيدا بالنسبة للواقعيين أو أتباع المذهب العملي ، غير أنه في كثير من الأحيان يُنظر إلى الواقعيين المعاصرين على أنهم على هامش التاريخ وليسوا صانعين له .

وبالنسبة لنا فإن القمة المقبلة بين واشنطن وتعد بالكثير . وفي هذا المجال لا ينبغي أن نتحاشى الكلام عن بعض شكوكنا ، وذلك حتى نتجنب سوء الفهم في المستقبل ونكفل ألا تقع معالجة الدولتين العظميين لمشكلة الشرق الأوسط في مصيدة احتمال التبادلات التي قد تفسد ثقل الاعتراف والدعم اللذين تقدمهما الأمم المتحدة لأمانينا الوطنية وحقوقنا المشروعة .

وبداية لقد بات من الجلي على نحو متزايد أنه يجب تنشيط سياسة عدم الانحياز . فما فتئت هذه السياسة تفتقر منذ سنوات طويلة إلى القدرة على التكيف مع التغييرات التي طرأت في اطار بلدان عدم الانحياز وعلى المسرح الدولي . ولقد أضعفت تلك الدرجة من التنسيق ، فيما يحتمل ، تحت وطأة الضغوط التي تعرضت لها نتيجة العجز عن

حل العديد من الصراعات الاقليمية والضغوط التي جعلت الكثيرين منا يتحولون إلى نوع من الانطوائية . وإن المتابعة التي تتسم بالفتور لحكمنا المستقل في الساحة الدولية ربما تكون عَرَضاً لمرض وطني أصاب مجتمعات كثيرة في العالم النامي .

وفي حين بدأت تظهر شواهد نشاط - كما تجلى في توافق الآراء في مؤتمر القمة العربية أو خطة السلام في امريكا الوسطى - فإن الكثير من منجزات مجتمعاتنا مهددة بمظاهر دخيلة لعالم تستقطبه دولتان . فالخطوات الديمقراطية التي تحققت ظلت معرضة للتأثير المنهك للرواسب المتبقية كنباتات فرعية لمواقف عقائدية آخذة في الانحسار أو لتأكيدات متسمة بادعاء الفضيلة على جوانب معينة من سلوك الدولتين العظميين الرئيسيتين وسياساتهما .

وسوف يسأل البعض عن أهمية هذه الشواغل العامة بالنسبة لبند الحالة في الشرق الأوسط المدرج في جدول أعمالنا اليوم . اننا نعتقد أن الحالة في الشرق الأوسط لا يمكن فهمها على نحو سليم ، وبالتالي لا يمكن علاجها على نحو سليم ، إلا في سياق الاعتبار العالمية الأوسع . اننا لم نهتر أن نجعل مشاكلنا عالمية ، ولكن الكثير منها لها آثار وأسباب غربية عن المنطقة إلى جانب أسبابها الأكثر مباشرة ووضوحا .

ومن المعتاد في هذه الايام ، في فترة ما بعد مؤتمر القمة العربي في عمان ، تصوير النتائج والقرارات كما لو كانت تعطي الصراع مكانة متأخرة في اهتمامات المجتمع الدولي . ونحن في جامعة الدول العربية لا نرى مبررا لهذه النتيجة اللهم إلا إذا كان ذلك اساءة تفسير لموقفنا وحتميات أمننا الوطني . وفي هذا الصدد فإن تأكيدنا كان على خيار السلام . لقد أكدنا مرارا أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق مؤتمر دولي تشرف عليه الأمم المتحدة بولاية محددة للتوصل إلى سلام دائم وعادل وشامل . وهذا التزام لن نحيد عنه .

من المحقق أن المشاكل الاقليمية سيجري بحثها في قمة واشنطن . ومما يتسم بأهمية حاسمة أن يفهم أننا ملتزمون بهذه المسألة حتى لا يسمح لاسرائيل بالمطالبة وبتقديم الاستجابات الفامضة واقتراح بدائل ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب بفرض استنفاد صبر شعبنا ، حتى وإن كان صبره قد عيل بالفعل بسبب ما عاناه من الاهانات الاسرائيلية ومن الانتهاكات المنتظمة لسيادة كثير من البلدان العربية ومن إذلال ابنائه الخاضعين للاحتلال الاسرائيلي .

ونحن نتوقع أن يتبين زعيما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أن الوقت الذي يمكن فيه إنقاذ خيار السلم يمضي مسرعا . وليس الهجوم الاخير الذي شنه مقاتل في سبيل الحرية على شحنة عسكرية اسرائيلية سوى مؤشر على اقتناع متجدد بأن اسرائيل لا تستطيع أن تواصل انتهاك حقوق الفلسطينيين أو أن تمضي في احتلال الاراضي العربية دون أن تنال العقاب وبغير أن تتحمل التبعات . ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تظل رهينة تفسيرات اسرائيل للمؤتمر الدولي على أنه مناسبة احتفالية أو خلفية مسرحية للمفاوضات المباشرة .

ويجب أن نقول للدولتين العظيمين كليهما إن قضية هجرة اليهود السوفيات قضية تشير بالغ القلق ، لأن نجاح اسرائيل وجماعات الضغط الموالية لها في تحقيق اغراضها يعني أن تصبح هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل وإقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة حركة في اتجاه واحد تؤدي إلى زيادة الوافدين فيفسدو من غير الممكن من الناحية العملية أعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير ويتسم القضاء نهائيا على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم . لذا لا ينبغي أن يسمح للاعب المسرحية الصهيونية في واشنطن بأن تشيع الاضطراب في العمل الجاد للقمة التي ستعقد هناك .

اننا نتصور أن الصراع العراقي الايراني سيتصدر جدول اجتماع القمة بين ريغان وغورباتشوف لدى تناول القضايا الاقليمية المشتعلة . لقد أكدت قمة عمان العربية بالإجماع وبأقوى طريقة على الالتزام العربي بقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ومنذ اتخاذ

ذلك القرار في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، وافق العراق على أحكامه وقبل الخطة التي وضعها الأمين العام . وقد تعزز هذا الموقف الآن بالوحدة التي أظهرتها قمة عمان . وإني واثق من أن هذه الوحدة ستسهل مهمة مجلس الأمن وجهود الأمين العام الرامية إلى التعجيل بوقف النزيف الذي اجتاح البلدين وسبب خسائر ومعاناة بشرية تجلّان عن الوصف . ونأمل أن تكون المفاوضات التي من المقرر أن يجريها الأمين العام في الأيام القليلة المقبلة مثمرة وأن تحقق النتيجة المرجوة منها .

وسنظل على ذلك المستوى مستعدين لمزيد التعاون . لقد كان تقييمنا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) تقييماً ايجابياً ، إذ أنه جاء ثمرة سعي دؤوب إلى تحقيق الإجماع . وقد أبدينا استعداداً للمساعدة على صون وحدة مجلس الأمن . لكن صون الوحدة ، في حد ذاته ، لا يمكن أن يظل رهين تعنت إيران . فقد كان من المتوقع ، ولا يزال ، أن تظل الوحدة بين أعضاء مجلس الأمن وحدة تنفيذية . فمن شأن ذلك أن ينقل رسالة واضحة تسمى الحاجة إليها في هذه اللحظة - رسالة تقول إن التعنت لا يفيد ، بل قد يكون باهظ التكلفة . ونأمل أن تسهل قمة واشنطن هذه المهمة حتى يقترن القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) بالتصميم اللازم لتنفيذه .

لهذا السبب ركزت قمة عمان في دورتها الطارئة على هذه القضية المشتعلة . وبينما كانت إيران تسعى إلى توسيع نطاق عملياتها العسكرية كان المجتمع الدولي يسعى إلى وضع تدابير لتقييد هذه العمليات واحتوائها ، عملاً على إنهاء الحرب . إن تزايد عدد الأهداف في منطقة الخليج ، كشن الهجمات على الكويت ومكة وتلغيم مياه الخليج ، وكذلك تزايد الأخطار التي تهدد الملاحة ، وعدم وجود رد واضح على النداءات التي وجهها أعضاء الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز وأخيراً الأمم المتحدة ، أمور قمرت كلها عن أن تستجلب من إيران أي ميل للامتناع للنداءات الملحة لمن يكتون لها مشاعر الصداقة .

لقد أصاءت إيران فهم السعي إلى الاقتناع على أنه تلهّف على استرضائها . ومرة أخرى أسوء فهم رغبتنا في التوفيق على أنها استعداد للتفريط فيما اعترف به المجتمع الدولي بوصفه حقوقنا المشروعة . إن قمة عمان لم توضح الاستجابة العربية على نحو جلي

فحسب ، بل أكدت أيضا على توافق الآراء . وهذا ما يدعونا إلى استنتاج أن هذا المستوى من الوحدة العربية من شأنه أن يمكّن الأمم المتحدة من العمل بمزيد من الفعالية على إنفاذ ولايتها على الوجه الاكمل . ولا ينبغي لهذا النزيف أن يستمر . ومن المأمول أن تنجح جهود الامين العام المزمع بذلها في الايام القليلة المقبلة في صون سلامة القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وفي جعل ايران تمتثل له . وإلا يصبح من الواجب على مجلس الامن أن يلجأ إلى الخيار الوحيد المتبقي أمامه ، من أجل تقريبنا من السلام الذي ظل مستعصيا على التحقيق .

في السنة الماضية قلت من فوق هذه المنصة نفسها ، عندما كُشف دور اسرائيل في مسألة "ايران جيت" :

".. ان هذه اللحظة ربما كانت ... اللحظة المناسبة للاستجابة على نحو ايجابي ... لمبادرات السلام المختلفة . انني على يقين [من أن الشعب الايراني يعني أن هذا التدمير] لم [يغد] إلا اسرائيل ، وهي العدو المشترك للشعبين العربي والايراني . فمهما كانت الخلافات فهي بالتأكيد عابرة ولا بد لها بالتالي من أن تتراجع أمام مقتضيات الروابط الروحية والتاريخية التي تجمع الطرفين" . (A/41/PV.88 ، ص ٨٨)

ومنذ ذلك الحين والحرب مستمرة وبات تهديد ايران أكثر شمولا . واستمر أسلوب عراقسة هذه الجهود السلمية . وبعد استنفاد محاولات الوساطة أدركت القمة العربية في عمان أننا وصلنا إلى مفترق طرق .

فلنأمل أن تستهل سنة ١٩٨٨ بحلول السلام الذي بذلت الأمم المتحدة في ١٩٨٧ قصارى جهدها لتحقيقه . فالمنطق والعقل وترتيب العوامل الاقليمية والدولية أمر تسوغ كلها هذا التوقع النبيل . والحاجة إلى وقف المعاناة والتدمير والبؤس وآثار الحرب تحتم ذلك .

ولا تزال الحالة في لبنان ، حيث تمتزج الجنة والجحيم في مفارقة بالغة الغرابة ، آخذة في التدهور . فالمحنة الاقتصادية تؤثر على كل فئات الشعب اللبناني . والمأساة قد شملت الجهاز السياسي برمته . وأحدثت الاخطار بالنسيج الاجتماعي وأخذت

البنية الأساسية المؤسسية التي وفرت مقومات الحياة للبنان طيلة تلك السنوات المشؤومة تنوء تحت وقع ضغوط تكاد تعصف بها بسبب ما تفرضه من فقر مدقع وتوقف للتنمية . وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة فإن مرونة الشعب اللبناني وصبره قد عززا الالتزام الدولي بسلامة لبنان ووحدته واستقلاله .

ومطلوب من المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة فورية إلى لبنان كيما تعزز التدابير الفوشية والمعونة المخصصة لإعادة التعمير والتنمية من ارادة لبنان على البقاء والتغلب على الصعاب . ان الرهان على سيادة لبنان ووحدته عمل صائب ازاء بلد كان من مؤسسي الأمم المتحدة وقدم اسهاما نشطا في مهام المنظمة وقيمها ؛ انه رهان من شأنه عندما يؤتي ثماره أن يثري في العالم الاكبر مبدأي التكامل والتعايش ومفهوم التنوع في اطار الوحدة والقدر المطلوب من التسامح الذي يهزم الميل للعنف ، وأن يعزز واحات العقل التي تسوّى فيها الخلافات عن طريق الحوار ويجري فيها تبادل خصب للأفكار .

هذا هو لبنان الذي عرفه أجدادنا وهذا هو لبنان الذي يجب أن يعرفه أبنائنا . ان الحالة القاسية التي مر بها لبنان في السنوات الثلاث عشرة الماضية لا يمكن النظر إليها بوصفها نمطا ثابتا بل بوصفها بالاحرى انقطاعا فظة ناجمة عن استمرار الصراع وعن الحالة الراهنة في الشرق الاوسط .

وفي هذا الصدد تتمثل المهمة الاولى للأمم المتحدة في كفالة التنفيذ الفوري لمختلف قرارات مجلس الأمن ، وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، والقرار ٥٠٨ (١٩٨٢) ، والقرار ٥٠٩ (١٩٨٢) . ان استمرار احتلال اسرائيل للجزء الجنوبي من لبنان يهدف إلى إبقاء المؤسسات الوطنية اللبنانية في حالة عجز . وينبغي تمكين الحكومة المركزية من وزع قواتها على الحدود المعترف بها دوليا . ويجب تمكين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) من الوفاء بتفويضها بكل طريقة ممكنة . ومن المخزني أن تجد الهيئة العالمية نفسها عاجزة ازاء عصيان اسرائيل المدروس والمنظم . والمطلوب منا وضع الوسائل والطرائق التي تكفل عدم السماح مطلقا لاسرائيل أن تزدري مرة أخرى قرارات الأمم المتحدة وقواتها .

ونحن مقتنعون بأن عملية تمحيح كاملة ستبدأ مع وزع السلطة اللبنانية فسي جنوب لبنان . وان تحول الجيش الوطني اللبناني إلى قوة دفاعية متماسكة على الحدود سيتيح للبنان أن يستعيد أمنه الداخلي وثقته السياسية في موضوعية هذا الجيش ومقصده الوطني . وينبغي أن يقدم المانحون الحاليون والمحتملون ، بالتزامن مع الخطوات السياسية ، معونة اقتصادية تخصص للمهام الانمائية . وإلى جانب دور هذه المعونة الواضح فيما يتعلق بإعادة التعمير ، فإنها ستكون مؤشرا على تجدد الثقة الدولية في مستقبل لبنان وعلى تجديد الالتزام بوحدة لبنان وسيادته وعلى عودة الشعوب بأن هناك رسالة يتعين أداؤها .

ان الحالة في الشرق الاوسط محفوفة باخطار وازمات عديدة . لهذا ، فإننا مقتنعون بضرورة عقد مؤتمر دولي للأمم المتحدة قابل للتحقيق ومشكل تشكيلة مناسبة وله ولاية جليّة يتناول على نحو شامل وفي آن واحد كل القضايا الناجمة عن أوجه الصراع العربي الاسرائيلي . وهذا من شأنه أن يضمن نزع فتيل التوتر الحالي وتخفيف حدة الصراع وتمهيد الطريق لسلم عادل ودائم .

ويطلب إلى الامم المتحدة تبرير آمالنا وتوقعات الجنس البشري . وفي حالة الشرق الاوسط لا ينبغي السماح للطرف المتمردة في الصراع بأن تعتبر جهود الامم المتحدة الرامية إلى الاقناع ميلاً إلى الاسترضاء ، أو قبول الامم المتحدة لتعنتها اعترافاً ممكناً بقدرتها المستمرة على تقويض أداء المنظمة الادبي والعملي .

وينبغي للقاء القمة القادم بين الدولتين العظميين أن يساعد الامم المتحدة على استعادة دورها المحوري في حل المشاكل وحسم الازمات . وإذا تم الوفاء بهذه التوقعات أو كانت في طريقها إلى التحقيق ، فإن العديد من أوجه الاحباط التي نعاني منها لن تؤدي بنا إلى أن نفقد ايماننا بالامم المتحدة . فهناك العديد من التطورات التي تسمح لنا بالامل على نحو واقعي . وبما أننا لا نريد أن نخدع أنفسنا بتوقعات زائفة ، فإننا نجعل من تفسيرنا للتطورات مبرراً للامل لكنه ليس مبرراً للتفاؤل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠